

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم الإقتصادية التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية الجزائرية

تحت إشراف :

د. بوزيان العربي

مقدمة من طرف الطالب :

- بلخديم صديقة

- حبيب شيماء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة
مقررا		أستاذ	جامعة
مناقشا		أستاذ	جامعة

السنة الجامعية: 2021/ 2022

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنين "

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أولا اشكر المولى عزوجل الذي رزقني العقل و حسن التوكل عليه سبحانه و تعالى، و على نعمه الكثيرة فالحمد لله و الشكر لله على كل حال .

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من أروضتني الحب و الحنان، إلى من ربنتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات إلى رمز الحب و بلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض، إلى اغلى إنسانة في هذا الوجود " أمي الحبيبة "

إلى من عمل بكّد في سبيل و علمني معنا الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه، إلى أعظم الرجال صبورا و رمز الحب و العطاء.....إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي، وأفنى حياته من أجل تعليمي، و توسم في درجات العلى و السمو، إلى ذلك الرجل الكريم " أبي الكريم " أدامه الله لي.

الوالدان الحبيبان القريبان إلى قلبي أرجوا لكما دوام الصحة و العافية

إلى أجنحة الرفق و أحضان الدفاء و سندي في الحياة إخوتي العزيزات: آسيا، جميلة و زوجها أمين، فاطمة و زوجها أحمد.

إلى الكتاكيت: محمد إسلام، ياسر، أسينات، إسرائ.

إلى من شاركتني العمل زميلتي شيماء.

إلى كل من كان سندا لي في الشدة و الضيق: صديقاتي.

وإلى كل طلبة الاقتصاد النقدي والبنكي دفعة 2022 وإلى كل من جمعتهم ذاكرتي ولم يذكرهم قلبي مع كل الاحترام و التقدير.

الإهداء

أبي:

لا أستطيع أن أقول لك شكرا التي لا تقال إلا في نهاية الأحداث وأنا أرى نفسي دائما في البداية، أنهل من خبيرك وعطائك الذي لا ينصب وأظل في كل لحظة أقضيها معك أنهل وأتعلّم الكثير، ضمن غيرك زرع في الميول العلمية وشجعتني على ممارسة الأنشطة العلمية المتنوعة منذ صغري عندما كنت رفيقتك الدائمة، أدامك الله ورعاك لتكون منارة دائمة في حياتي.

أمي:

ربما لا تتاح الفرصة لأقول لك شكرا وربما لا أملك دائما الجرأة التعبير عن الإمتنان والعرفان ولكن يكفي أن تعرفي يا نور العين وبهجة الفؤاد أ، لك ولوالدي ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لكما الروح والقلب والعين هدية رخيصة لكل ما قدمته حماك الله وأدامك عصفورا يملأ حياتنا بأعذب الألحان.

أخوتي:

إلى المحبة التي لا تنصب والخير بلا حدود إلى م شاركتم كل حياتي أنتم زهرات حياتي: بن ذهبية، آية، شهد، دعاء، عبد إله حماكم الله.

زوجي:

إلى أروع ما جسد الحب بكل معانيه، فكان السند والعطاء، قدم لي الكثير من الصبر والمحبة وأمل لن أقول لك شكرا سأعيش الشكر معك دوما.

ومن هذا المنبر أترحم على زوجة خالي بوزكرياء نوال التي كانت الأم الثانية وصديقة دربي وصندوق أسراري وكانت جزء من هذا النجاح رحمك الله برحمته الواسعة وأدخلك فسيح جناته.

شيماء

الشكر والتقدير

" يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم " صدق الله العظيم.

نحمد الله العلي العظيم ونشكره الذي وفقنا وألهمنا الصبر وكل عناء هذا المشوار إلى نهايته.
نتوجه بالشكر والامتنان على الأستاذ المشرف المحترم "العربي بوزيان" الذي أسعدنا بإشرافه
على مذكرة تخرجنا والذي لا يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته القيمة والذي كان نعم الموجه.
وإلى الأساتذة المحترمين بكلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، بجامعة عبد
الحميد ابن باديس، وإلى كافة عمال المكتبة .

وفي الأخير أشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو عن بعيد.

وقبل وبعد فالشكر لله والله الحمد في الأولى والأخير

الفہرست

الفهرس

I	الإهداء.....
II	الشكر والتقدير.....
IV	الفهرس.....
VII	قائمة الأشكال والجداول.....
أ	مقدمة عامة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض البنكية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.....
03	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها.....
05	المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها.....
11	المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية وأهدافها.....
13	المطلب الرابع: مصادر التمويل للبنوك التجارية.....
15	المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية.....
15	المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية، أهميتها، خصائصها.....
19	المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية وتصنيفاتها.....
22	المطلب الثالث: إجراءات وخطوات منح القروض.....
25	المطلب الرابع: ضمانات البنكية.....
27	خلاصة.....
الفصل الثاني: مخاطر القروض البنكية وفقا لمتطلبات لجنة بازل	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: المخاطر القروض البنكية.....
30	المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية ومصادرها.....
32	المطلب الثاني: عوامل وأسباب ظهور المخاطر البنكية.....
33	المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية وخطوات إدارتها.....
38	المطلب الرابع: وسائل الحد من المخاطر القروض البنكية.....
40	المبحث الثاني: دور لجنة بازل في تسيير مخاطر القروض البنكية.....
40	المطلب الأول: إتفاقية بازل الأولى وتسيير مخاطر القروض.....
45	المطلب الثاني: إتفاقية بازل الثانية.....
48	المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات إتفاقية بازل الثانية.....
50	المطلب الرابع: المقارنة بين إتفاقية بازل الأولى والثانية.....
52	خلاصة.....

الفصل الثالث: الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية

54	تمهيد.....
55	المبحث الأول: مفاهيم حول الحوكمة المصرفية.....
55	المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية وأهميتها.....
58	المطلب الثاني: أهداف الحوكمة المصرفية.....
59	المطلب الثالث: ركائز الحوكمة في المصارف ومبادئها.....
63	المطلب الرابع: محددات الحوكمة المصرفية وخصائص نظامها الفعال.....
67	المبحث الثاني: الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.....
67	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهميتها.....
69	المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر المصرفية.....
71	المطلب الثالث: مبادئ ووظائف إدارة المخاطر المصرفية.....
72	المطلب الرابع: دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية.....
74	خلاصة.....
76	خاتمة عامة.....
79	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	أنواع البنوك التجارية	1-1
10	الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية	2-1
21	أنواع القروض البنكية	3-1
24	خطوات منح القرض	4-1
47	الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية	1-2
61	ركائز حوكمة البنوك	1-3
65	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	2-3

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	موجودات وأوزانها حسب مقررات إتفاقية بازل	1-2
50	مقارنة تصنيف الجدارة بين اتفاقية بازل الأولى واتفاقية بازل الثانية	2-2
51	مقارنة بين اتفاقية بازل الأولى و بازل الثانية	3-2

مقدمة عامة

تبرز أهمية النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين، مؤسسات وأفراد الذين يمثلون الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية في أي بلد.

بينما أصبحت البنوك أكثر عرضة للمخاطر، سواء كانت متعلقة بالبنك في حد ذاته أو المتعاملين معه وترتبط هذه المخاطر بالتغيرات السوق المالي. وبالتالي وجب عليها التأقلم مع هذه المخاطر وذلك من خلال البحث عن الوسائل والطرق الفعالة التي تساعد على تجنب المخاطر والتصدي للآثار السلبية الناجمة عنها وذلك حفاظ على سلامة البنك والمنظومة البنكية ككل.

وتعتبر القروض المصرفية من بين الاستخدامات الرئيسية للأموال والودائع كما تعتبر المصدر الأساسي لإيرادات البنوك التجارية، حيث أن العائد المتولد عنها يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات أي البنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، وبدونها يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط المالي في الإقتصاد. وتتوقف عملية منح القروض على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات المختلفة التي يتمتع بها، إلا أن عملية الإقراض واسترجاع هذه الأموال المقرضة، عند حلول آجال إستحقاقها لا تخلو من المخاطر.

فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة، و حدوثها محتمل، حتى ولو كانت ضئيلة، وللحد من هذه المخاطر تقوم البنوك بتنوع القروض وتسهيلات التي تمنحها لعملائها وفقا لأسس مختلفة التي تؤدي بالطبع إلى تدنية هذه المخاطر المتوقعة، وكلما كانت درجة التنوع كبيرة كلما قلت درجة الخطر المصاحب لعملية منح القروض.

وبالتالي أصبحت البنوك تعمل على أسس تحقيق العائد والربحية، فلا تقوم بمنح القروض بطريقة عشوائية وإنما تعتمد على طرق كلاسيكية وحديثة والتي يتم من خلالها تحديد الشروط اللازمة لمنح القروض وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة حدوثها.

وأصبحت الحوكمة الوسيلة التي تهدف إلى تعظيم أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا، وقد قامت العديد من الدول المتقدمة

بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية الحوكمة المصرفية، ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة إذا ما تم انجازها بشكل سليم فإنها ستمثل الأداة التي تقدم لكل الأفراد والمؤسسات مستوى الأداء الامثل الذي تنعدم فيه المخاطر.

انطلاقاً من ذلك نطرح الإشكالية التالية: كيف يتم مواجهة خطر القروض في البنوك التجارية

الجزائرية؟

ويتفرع هذا السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية التالية:

_ ما مقصود بالقروض ؟

_ ما هي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك؟

_ ما هي الطرق التي يتبعها البنك للحد من هذه المخاطر؟

_ فيما تكمن أهمية الحوكمة المصرفية؟

_ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الأسئلة وكمنطلق للبحث، أعتدنا على الفرضيات التالية:

_ القروض هي من بين الوظائف الأساسية في البنوك التجارية ، كما تعتبر عملية معقدة تستدعي

مراعاة مجموعة من الشروط والقواعد.

_ إن عمليات الإقراض معرضة لجملة من المخاطر يمكن أن تنعكس بأثار سلبية على البنك يصعب

التحكم فيها.

_ تبقى الدراسة والضمانات العينية أهم الأدوات لمواجهة المخاطر البنكية.

_ أهداف الدراسة:

_ إعطاء مفهوم واسع حول البنوك التجارية والقروض البنكية ومخاطرها وعملية سيرها داخل

البنك.

_ معرفة مختلف المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك أثناء أداء وظائفه.

_ فهم واستيعاب طريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل مع مخاطر القرض عند حدوثها

بحيث لا يؤثر على البنك إلا بتقدير حقيقي ومعقول.

_أهمية الدراسة:

_الأهمية القصوى للقروض ودورها في تنمية نشاط البنوك.

_لجوء الأفراد مهما كانت طبيعتهم (طبيعيين أو معنويين) إلى تمويل نشاطاتهم بواسطة القروض.

_ضرورة معرفة مدى قدرة البنك ودورها في التخطيط والتسيير.

_أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أساليب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

_الاهتمام الذاتي بدراسة المخاطر القروض المصرفية بصفة عامة.

_إضافة معلومات جديدة تدعم البحث العلمي.

_الفضول والرغبة في معرفة كيفية تسيير مخاطر القروض البنكية.

_المنهج المتبع:

تقتضي كل دراسة إتباع منهج معين للوصول للهدف المنشود منها، فالمنهج يجب أن يتجانس ويتوافق مع موضوع الدراسة، ولذلك اتبعنا المنهج الوصفي.

_حدود الدراسة:

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، بغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا بوضع حدود للدراسة كما يلي:

-البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالبنوك والقروض والمخاطر.

_تقسيمات الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى 3 فصول حاولنا فيها الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للإشكالية المطروحة وكذلك من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقنا منها لفض الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث. ويمكن تبرير الخطة المعتمدة التالية.

_الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض البنكية .

_الفصل الثاني: مخاطر القروض البنكية وفقا لمتطلبات لجنة بازل.

_ الفصل الثالث: دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر.

_ الدراسات السابقة:

✚ دراسة أ. لعروسي قرين زهرة وبوقرة راجح.

التعريف بالدراسة:

دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة البلدية وهي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في علوم المالية تخصص محاسبة ومالية جامعة المسيلة 2007.

تهدف هذه الدراسة إلى تركيز إهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر الائتمانية باتباع المنهج الوصفي وذلك من خلال إبراز أهم المفاهيم حول المخاطر التي تواجه العمل المصرفي ما تطرق الباحثان إلى استعراض الدور الأساسي لتسيير المخاطر الائتمانية والتي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك التجارية لتفعيل سياستها الجديدة في إدارة الخطر حيث قامت بدراسة استبائية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث أن هذان الباحثان قد توصلا إلى مجموعة من النتائج وقد تمثلت فيما يلي:

_ إن معالجة بواسطة القرض التنقيطي من خلال مبدأ التحليل التمييزي الذي يعمل على فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زائنه ويترجم هذه المعلومات إلى متغيرات كمية والتي يتم على أساس هذه المتغيرات التوصل إلى التصنيف الصحيح والتنبؤ بالمخاطرة التي قد يتعرض لها البنك.

_ إن طريقة القرض التنقيطي تساهم في التقليل من المخاطر الملازمة لعمليات منح القروض وليس إلغاء هذه المخاطر بصفة نهائية.

✚ دراسة محمد داود عثمان.

التعريف بالدراسة:

أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، في العلوم المالية تخصص مصارف لكلية العلوم المالية والمصرفية، أكاديمية عربية للعلوم المالية والمصرفية 2008.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك إدارة البنوك المحلية لأهمية استخدام مخففات مخاطر الائتمان المختلفة للتأثير على قيمة البنوك والتحقق من مدى تطبيقه في القطاع المصرفي الأردني وقد استخدم الباحث في دراسته لتقدير قيمة البنك القياس المعتمد على المعادلة التقريبية البسيطة (Q tobi'ns).

كما شملت دراسته التطبيقية أحد عشر مصرفاً تجارياً أردنياً من 2001 إلى 2006 إضافة إلى استخدام الاستبيان وتحليل النسب المالية، وقد أكد الباحث محمد داود عثمان على أهمية استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل المصارف الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية والتعثرات الاقتصادية وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم.

دراسة بريك حيزية وبن عمارة نوال.

التعريف بالدراسة:

أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك، دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي ومالي، جامعة قاصدي مرباح 2011.

إهتمت هذه الدراسة بدراسة وتحليل مشكلة أساسية في البنوك تتعلق بالمخاطر المالية للعمليات التمويلية والاستثمارية وإدارتها في البنك وذلك من خلال التطرق إلى مناقشة وتحليل إلى طبيعة وأنواع المخاطر المالية ومسببات نشوئها وأثارها السلبية وقد بينت الباحثتان في بحثهما أن هناك العديد من المخاطر المالية الا أتهما ركزت على الخاطر المالية فقط وهي تلك متصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك كما تطرقت إلى كيفية إدارتها بالإضافة إلى كيفية قياس كل نوع منها النسب المالية وغيرها بالإضافة إلى طرق مواجهتها، حيث أن الباحثتان اختتما دراستهما بمجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة والتحليل وهي كالتالي:

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق الأرباح من أجل ذلك يقوم بقياس وتقدير المخاطرة إضافة إلى ذلك يعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض البنكية

تمهيد:

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطوير العلاقات الاقتصادية وفي كل مرحلة من هذا التطورات زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها، ومن أبرزها قبول الودائع، وإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال ولكن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية خلية متكاملة الوظائف، تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد و المساهمة في تطوير و توسيع المؤسسات فهو المكان الذي يؤتمن فيه على أموال الأفراد وودائعهم .

المطلب الأول: البنوك التجارية و خصائصها .

أولا: تعريف البنوك التجارية .

يعتبر البنك التجاري نوعا من المؤسسات المالية التي يركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان . و البنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار. إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.

ومن أهم التعريفات للبنوك التجارية نذكر مايلي:

_ البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم.

_ البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في القرض قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك أيضا (بنوك الودائع) وعلى ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية مالا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الإقتراضية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في مزاولة العمليات الإقتراضية، ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري.¹

_ تقدم البنوك التجارية خدماتها المصرفية للجمهور دون تمييز. كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع التقليدية (الودائع الجارية. والتوفير. ولأجل)، وشهادات الايداع التي تعتبر فرصة استثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم إلى استثمارات قصيرة الأجل.² وهناك كذلك السندات القابلة للتداول التي تصدرها البنوك، والتي تلائم المدخرين الذين يفضلون توجيه مواردهم المالية إلى استثمارات طويلة الأجل، وعلى الجانب الآخر أتاحت البنوك التجارية فرصا عديدة للمقترضين، فلم تعد قاصرة على تقديم القروض قصيرة الأجل، بل أصبحت مصدرا لتقديم القروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل التي قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عام.³

¹ عقون أحلام ، تسيير المخاطر القروض البنكية وفق المعايير الدولية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، 2012_2013م، ص03.

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل إتخاذ القرار، الطبعة الثالثة، مصر، مطبعة الدالتا، 2006_2010، ص09.

³ سامر الجلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011م، ص18.

_ تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات.¹

_ البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح. وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذا أنها توفر نظاماً ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء المنتجين أو التجار أو المستثمرين من خلال ما تمنحه من ائتمان.²

_ البنوك التجارية تقوم بالوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية ذات العجز أي التوسط بين المقرضين والمقترضين.

_ هي إحدى المنشآت التجارية المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح.³

_ المؤسسة المالية هي الشركات المسؤولة عن تزويد السوق بالمال من خلال تحويله من مستثمرين إلى شركات على هيئة قروض، ودائع وإستثمارات.

ومن بين وظائفها الرئيسية وهي كالآتي:

_ تنحصر في عملية الائتمان.

_ لا يحق لها تلقي الأموال من الجمهور.

_ ولا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن البنوك التجارية هي المؤسسات تقوم أساساً بقبول الودائع ومنح الائتمان مع تقديم خدمات بنكية متنوعة نظير تقاضيه معدلات الفائدة أو عمولات محددة.

ثانياً: خصائص البنوك التجارية.

للبنوك التجارية عدة خصائص تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى نذكر منها:

1_ تتمثل قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقوداً دفترية أي نقود مصرفية وهذه الخاصية تميز البنوك التجارية عن البنوك المتخصصة.⁴

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص29.

² محمد سعيد، أنور السلطان، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص14.

³ بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد

خيضر، 2014-2015، ص04.

⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، نفس المرجع، ص34.

2_ مؤسسات تتعامل بالنقود أي أن جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود فالقروض أخذ وإعطاء أو الفوائد عليها كلها نقدية إضافة إلى أنها تستلم ودائع من الأفراد بالنقود الأساسية وتقوم بإصدار نقود الودائع أكبر منها.

3_ مؤسسات إئتمان أي قبول الودائع من الأفراد المودعين ومنح القروض وهي إئتمان المقترضين على الأموال البنك وتحصل على فرق الفائدة ما بين الإقراض والإقتراض.¹

4_ تتميز البنوك التجارية عن غيرها من المنشآت الأعمال الإقتصادية أنها تتعامل بأموال الآخرين، بإعتبارها وسيط المالي.²

5_ لا يمكن على البنك التجاري أن يحقق الأرباح إلا من خلال الإستثمار في موجودات تولد أكبر قدر من الربحية، والتي قد تحتاج إلى زمن طويل من جهة ثانية، والأمر الذي يعرض البنك إلى المخاطرة وأن يكون مستعداً لمواجهة أي خسائر محتملة وأن يكون قادراً على إمتصاصها.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها

أولاً: أنواع البنوك التجارية: تنقسم البنوك التجارية إلى الأنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

1_ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1_1_ البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى. وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها.

وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الإئتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة المجالات المصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2_1_ البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة محيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.³

¹ رأفة محمد الأمين، القروض البنكية في الجزائر وطرق تسيير المخاطر المرافقة لها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، بويرة، 2018-2019، ص17.

² فارس رشيد البياتي، إدارة البنوك والبورصات الاوراق المالية، الطبعة الاولى، عمان، دار السواقي العلمية، 2014، ص

³ محمد عبد الفتاح الصبري، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص31.

2_ من حيث حجم النشاط:

2_1_ بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2_2_ بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافياً، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، فمففعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.¹

3_ من حيث عدد الفروع:

3_1_ البنوك ذات الفروع: وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلاً قانونياً لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع. ويتميز هذا الفرع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس للقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض. وإن كانت تتعامل أيضاً في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.²

3_2_ بنوك السلاسل: وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم بمختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3_3_ بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعاً احتكارياً، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص 74.

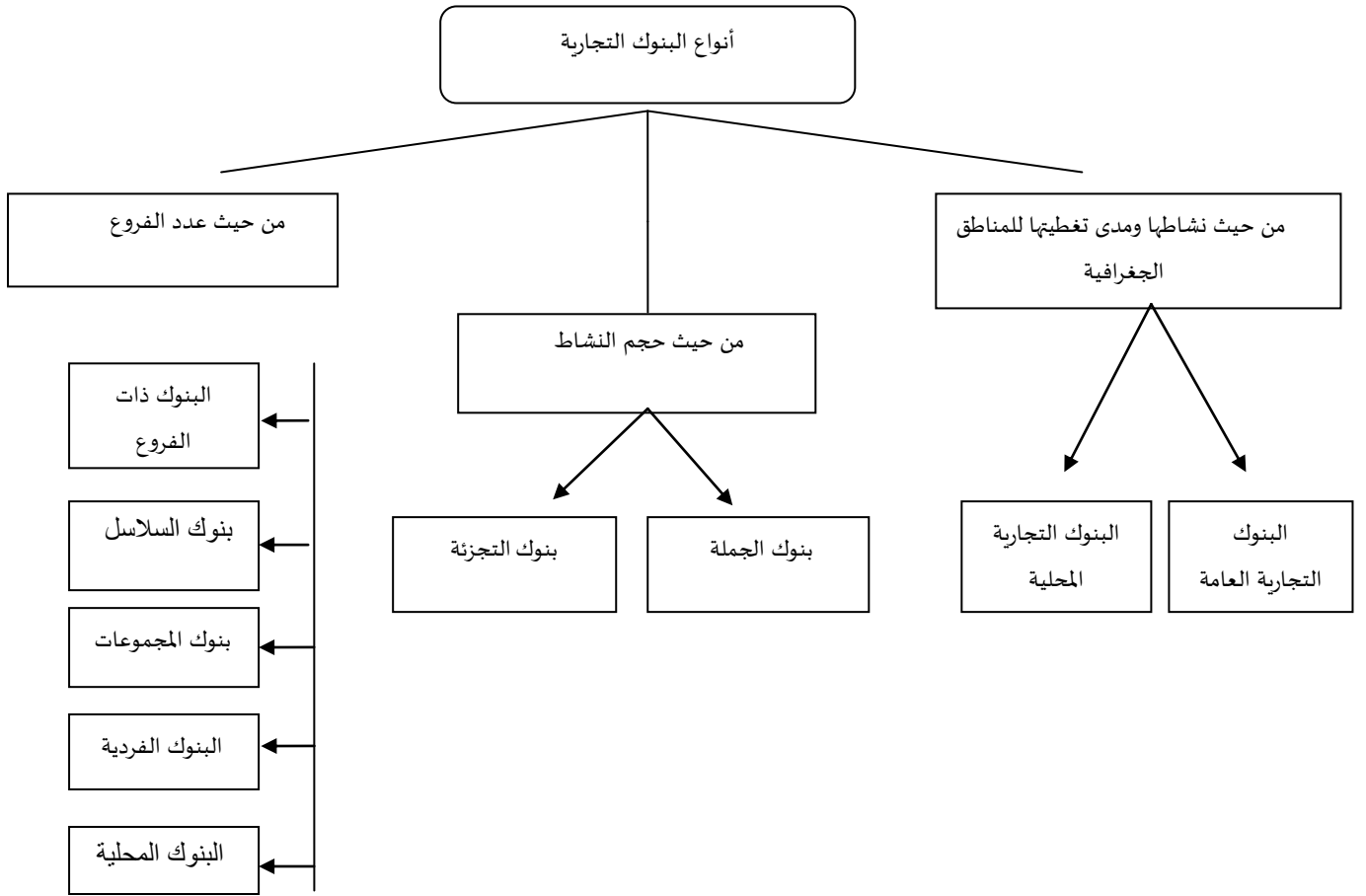
² أمينة بوقشور، سامية بالوصوف، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصاد، جيجل، جامعة محمد الصديق بن يحيى، ص 39.

3_4_ البنوك الفردية : تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات_قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة ، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

3_5_ البنوك المحلية: وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين، الخاصة بالمنطقة التي تعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها¹.

ويمثل الشكل التالي أنواع البنوك التجارية.

الشكل(1_1):أنواع البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص75.

ثانياً: وظائف البنوك التجارية : يمكن تلخيصها فيما يلي :

إن البنوك التجارية هي مؤسسات إئتمانية تتعامل بالائتمان قصير الأجل وتتلقى ودائع جارية في الغالب ، ولكن البنك التجاري يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد أو مؤسسات) يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتوجب و إحتياجاتهم ، فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن جهة آمنة و موثوقون بها لايداع أموالهم و الحفاظ عليها و استغلالها عند الحاجة ، وكذلك يبحثون عن مصدر يمكنهم الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم ما أمكن من موارد مالية لتأمين إحتياجاتهم ، لذلك البنوك فالبنوك توفر خدمات كثيرة يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى الحديثة .

1_ الوظائف التقليدية:¹

1_1_ تلقي أو قبول الودائع من مختلف الجهات ، وقد تكون ودائع جارية .وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون إنذار ،ودائع لأجل ، وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها سحب منها إلا بعد انقضاء الفترة المحددة و المتفق عليها مسبقا بين البنك و المودع ، وودائع بإخطار ، وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته ، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها .

1_2_ تقديم القروض: البنوك التجارية تقدم قروضا لمحتاجها ، وهي نوعين ، قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي ، لأنه في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان ، وقروضا بضمانات مختلفة يمكن ذكر منها مايلي:

_ قروض بضمان سلع مختلفة .

_ قروض بضمان أوراق مالية .

_ قروض بضمان شخصيإلخ .

1_3_ التعامل بالأوراق المالية و التجارية، فقد تتدخل بائعة او مشتريه للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب و لصالح متعاملها ، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية و تحصيلها لصالحها ، لصالح عملائها ،

1_4_ شراء وبيع العملات الأجنبية: وذلك بأسعار محددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف ، وكل ذلك مقابل عمولة .

1_5_ تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها و لحسابهم .

1_6_ تأجير خزائن حديدية للأفراد مقابل عمولة محددة .

¹ آمال محفوظ، وردة عطوي، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، البويرة، جامعة ألكلي محمد أولحاج، 2018، ص07.

1_7_ تقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعاملين وطالبيها.

2_ الوظائف الحديثة:¹

_ إدارة الأعمال والممتلكات العملاء وتقديم الإستثمارات الإقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة.

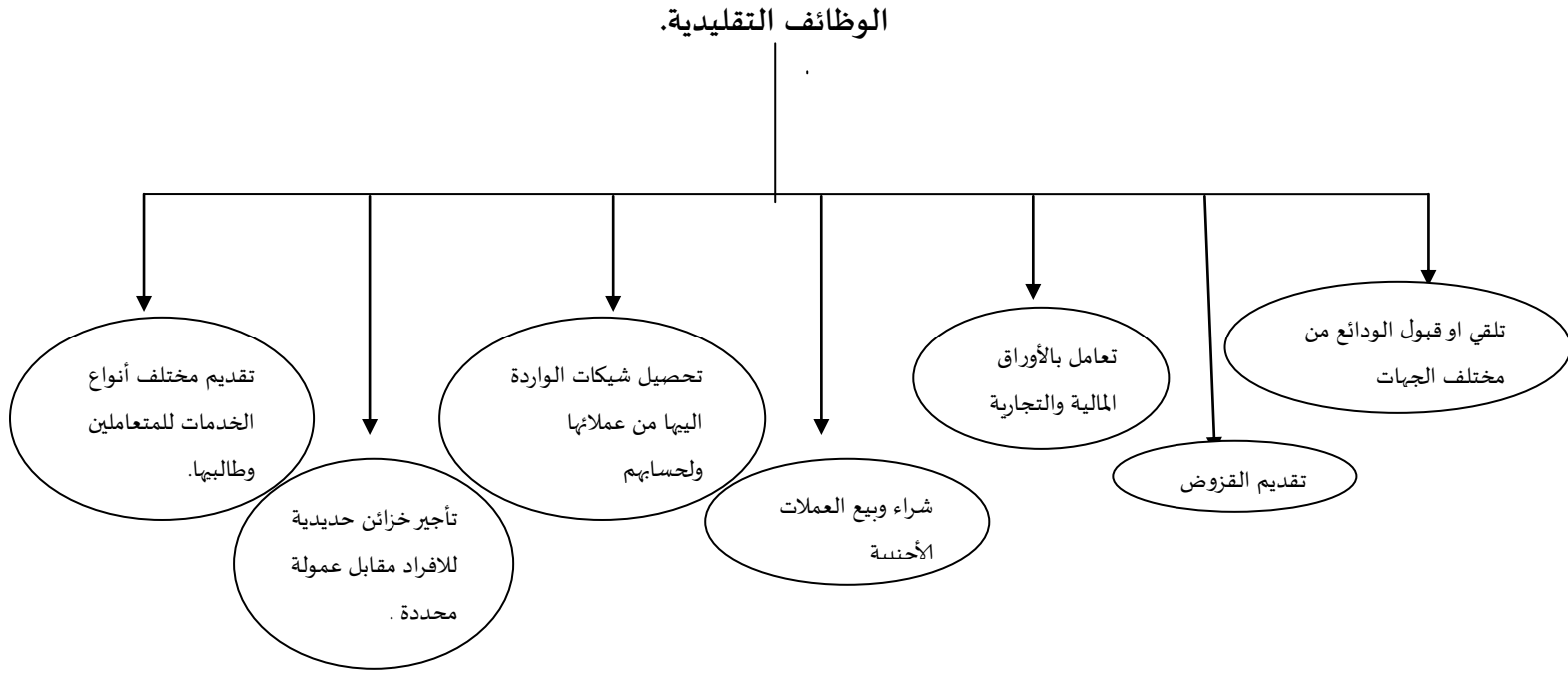
_ وظيفة التوزيع في المجتمعات ذات التخطيط الإقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الإئتمانية.

_ وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في إستخداماتها، المناسبة مع متابعة هذه الأموال لتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت به من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه إستخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي إستخدمتها.

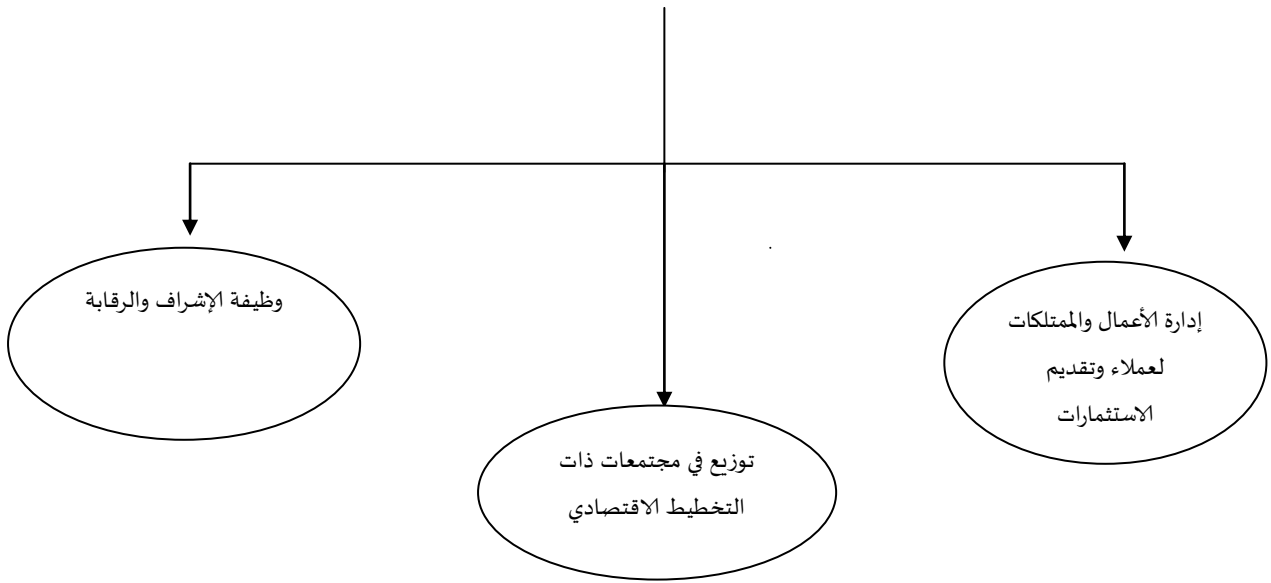
ونلخص الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية في المخطط التالي:

¹ بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الشكل (2_1): الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية



الوظائف الحديثة.



المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية وأهدافها

أولاً: أهمية البنوك التجارية:

_ تحتوي البنوك التجارية تقريباً ثلاث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.

_ لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع.

_ لدى البنوك التجارية القدرة على التوليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور.

_ تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية.

_ تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.

_ يستطيع البنك التجاري تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية كما

يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال والحكومات.¹

ثانياً: أهداف البنوك التجارية :

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أهداف هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال ، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

1_ الربحية : يسعى البنك كأى من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين ، وهو ناتج الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك ، وتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة ، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك ، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر التي تحلق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها ، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2_ السيولة: وهي تمثل مقدرة البنك على الإحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على إستعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة ، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب ، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس ، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات ، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائها ، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو يعرضه للإفلاس ، لهذا

¹ ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة ماستري في علوم التسيير، أم البواقي، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص22، 23.

على البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة .

3_الأمان :يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبياً، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 بالمائة عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين ، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار . فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين ، والنتيجة هي إفلاس البنك.¹

ويبقى الهدف الأساسي الذي يسعى إليه البنك التجاري هو تعظيم الربح، وهو ما يستهدفه أصحاب البنك بالدرجة الأولى، أما السيولة والأمان فيستهدفهما المودعين، ويتحققان من خلال التشريعات، وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض البنك التجاري للعسر المالي وتزيد من حالة الأمان.

كما قد تتوسع أهداف البنك لنجد أهمها في:

1_ الأهداف المالية:

_تعظيم معدل الفائدة على الاستمرار.

_ المحافظة على بنية معقولة من السيولة أي وجود قدر كافي منها بحوزة البنك تكفيه لمواجهة التزاماته تجاه العملاء في كل الأوقات ومختلف الديون المستحقة،

2_ الأهداف الإنتاجية:

_تحسن الخدمات البنكية وتطويرها لمواجهة متطلبات العملاء.

_ تخفيض تكاليف الخدمات البنكية المقدمة.

_تقليل الوقت الضائع.

3_ الأهداف الخاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار.

4_ الأهداف الخاصة بالنمو والإستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية.

5_ الأهداف الإجتماعية والبيئية: مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي.²

¹ مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 1998، ص139.

² مباركة بولقرون، مخاطر القروض البنكية، مذكرة نيل شهادة ماستري في العلوم الإقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2013-2014، ص30،31.

المطلب الرابع: مصادر التمويل البنوك التجارية.

يمكن تقسيم مصادر تمويل البنوك التجارية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي:

1_ المصادر الداخلية (الذاتية):¹ وتنقسم إلى :

1_1_ رأس المال: يتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه ويمثل هذا المصدر نسبة الضئيلة من مجموع الأموال التي تحصل البنك عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خاصة أصحاب الودائع منهم حيث أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله.

1_2_ الإحتياطات: هي المبالغ يستقطع من الأرباح سنويا بهدف تقييدها لتحقيق أغراض معينة وهذا معناه عدم إمكان توزيع الأرباح منها، والإحتياطات توجد على نوعين:

أ_ الإحتياط القانوني: حيث يكون البنك ملزما بتمويله بحكم القانون الذي أصدره البنك المركزي بهذا الخصوص، ويمثل نسبة من الودائع لدى البنك.

ب_ الإحتياط الخاص: حيث يحتفظ به البنك اختياريًا، وعادة يطلق عليه باسم "الإحتياطي الخفي"، حيث يحتفظ به، يمثل هذا الإحتياطي لتغطية النفقات المترتبة في المستقبل،

2_ المصادر الخارجية: تمثل إلتزامات البنك للغير وتتمثل في:

1_2_ الودائع: تعتبر من أهم المصادر تمويل البنوك التجارية، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك التجارية، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية أهمها:

1_1_2_ الودائع الجارية (تحت الطلب): عبارة عن مبالغ تودع لدى البنك التجاري ويتعهد البنك بدفعها في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحبها كليًا أو جزء منها، وعادة تسحب بواسطة الشيكات، ولا يدفع عليها أسعار فائدة، بحيث أن هذا النوع من الودائع يمثل المصدر الأساسي لسيولة البنوك التجارية.

أ_ الودائع الأجل: يقصد بها الودائع التي يلتزم البنك بموجها بالدفع في الوقت لاحق على إيداعها يتم الاتفاق عليه المودع والبنك، ويدفع البنك عليها أسعار الفائدة للمودع نظير انتظاره لفترة من الزمن.

وهناك أيضا ما يسمى بالودائع الثابتة بإخطار: هي التي يتفق عليها البنك مع أصحابها بالدفع في الوقت معين، وعند السحب على المودع إشعار البنك أو إخطاره قبل الوقت المناسب من تاريخ سحبها، ويدفع البنك عليها أسعار الفائدة.¹

¹ نور ربيعة، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة ماستر، مسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2017-2018، ص15_16.

ب_ الودائع التوفير: هذا النوع يودع لدى صناديق البريد أو البنوك الادخارية، ويحصل أصحابها على دفاتر تقييد وتسجل عليها دفعات مبالغ الإيداع والسحب، وتدفع البنوك عليها سعر الفائدة.

2_2_ شيكات وحوالات وإعتمادات دورية: عبارة عن خصم والتزامات على البنك أن يكون ملزم بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

2_3_ الاقتراض من البنك المركزي: تلجأ البنوك للاقتراض للأسباب متعددة، عندما تمر البنوك بأزمة السيولة لأي سبب من الأسباب فتلجأ إلى الإقراض من البنك المركزي، أما إذا كانت ترغب في زيادة قدرتها على الاستثمار والتوسع عند وجود فرص استثمارية جيدة، فهنا تقوم بإصدار سندات دين تكون الفائدة عليها أقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمار الأموال المتجمعة من بيع هذه السندات.²

¹ عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص157.
² حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، الوادي محمود حسين، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص162.

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية.

تعتبر وظيفة منح القروض للمؤسسات والأفراد من أهم وظائف البنك ومن أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، بحيث يكون مبني على ثقة بقدرتهم على تسديد الأموال وفوائدها وهي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إدارته إذ تمثل الجانب الأكبر ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للمودعين لديه.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية، أهميتها، وخصائصها.

أولاً: تعريف القروض البنكية.

يعتبر تقديم القروض من أهم العمليات البنكية، حيث يعبر عن كل عملية منح الثقة من طرف البنك لزوجته بناء على ضمانات مقدمة من طرف هذا الأخير ويعتبر القرض البنكي صورة متطورة من خدمات الوساطة المصرفية وقد بدأت هذه الوساطة في شكل نقل الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى وحدات ذات العجز.

فإن إخذنا كلمة القرض باللغة الانجليزية « Credit » نجد أنها نشأت من العبارة « Credo » باللاتينية وهي

تركيبة الاصطلاحين:

« cred » وتعني الثقة.

« Do » وتعني أضع.

وعليه فالمصطلح يعني "أضع الثقة"، فالثقة هي أساس كل عملية منح قرض وفيما يلي عرض لبعض تعاريف القروض المصرفية:

_ هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، فعندما يقدم المقرض للمقترض مبلغاً من المال فهو يبادل قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة (عادة تكون أكبر من القيمة الحاضرة) عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.

_ القرض المصرفي هو تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتماداً على الثقة التي يستحقها شخص معنوي أو طبيعي معين لما يتضمنه القرض من مخاطرة كبيرة، حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه.

_ أما قانون النقد والقرض الجزائري المعدل في سنة 2003 في مادته 86 فعرف القرض كما يلي: "يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاماً بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان.

_ وجاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19 أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع منح على سبيل السلف، لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلزمون بالإمضاء أو التوقيع.¹

_ حسب « mannel deseze » : القرض هو شكل غير مقارن وهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليه الأعمال، وبدونه المؤسسات لا يمكنها أن تتطور وهذا خاصة في العالم المتطور إذن القرض هو العامل الأساسي لتطور الانسانية.

_ حسب « G Petit Dutalis » إن تقديم القرض يعني الاعتراف بالثقة، التزام المقرض بتسديد أو إرجاع القيمة المقترضة بعد فترة زمنية محددة.²

_ تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على الأقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من السداد بدون الخسائر.³

_ يعرف القرض على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والإستهلاك ، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما "الثقة والمدة".

_ كما يعرف القرض كذلك أنه فعل الثقة بين الأفراد ، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين .

_ تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة ، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد .

_ إن القروض المصرفية عامل أساسي ومهم لعملية خلق الائتمان و التي ينتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع).⁴

¹ وفاء القورصو، اثر القروض المصرفية على النمو الإقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، جامعة أبي بكر القايد، 2018-2019، ص26-27.

² نصيرة يحيوي، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة العلمية المستقبل الإقتصادي، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2013، ص37.

³ رآفة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص39.

⁴ إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الإقتصادية والعقارات الجزائر كنموذج، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2017، ص10-11.

ثانياً: أهمية القروض البنكية :

يعد الائتمان المصرفي في نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لماله من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة كما أن منح القروض يمكن يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتطوره و رخاء المجتمع الذي تخدمه ، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ، وتظهر أهمية القروض المصرفية أكثر في النقاط التالية:

1_ تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يركز عليه البنك للحصول إيراداته حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ، ولهذا فإن البنوك تولي القروض المصرفية عناية خاصة.

2_ ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك .

3_ إن القروض المصرفية عامل أساسي ومهم لعملية خلق الائتمان والتي ينتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع).

4_ للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها .

وبالإضافة إلى هذا يعمل الائتمان (القرض) المصرفي على:

_ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم أساس العقود ، الوعد بالوفاء.

_ الائتمان (القرض) يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر وبالتالي فهو يلعب دور وسيط التبادل .

_ الائتمان المصرفي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.

_ يساعد الائتمان المصرفي على الادخار ويحد من الإستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.

_ تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته ، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ، وذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العاملة وقد اتضح ذلك عند دراسة الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي .

_ ويضاف الى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائماً الى تفاهم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم فور ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء .

_ وتعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع) ، وتلعب القروض دوراً هاماً في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ، فلأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها .

_ كما تساعد القروض الوسيطاء -تجار الجملة والتجزئة- في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها أما بالنقد أو بالأجل ، وبإختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

_ ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه ، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.¹

ثالثاً: خصائص القروض البنكية.

يمنح الإئتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة والصغيرة وتحتاج المؤسسات الكبيرة أكثر حاجة للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها وباعتبارها النشاط الأكثر شيوعاً فهو يتمتع بالخصائص التالية:

_ الثقة بين الطرفين: وهي من أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بتسديد في الوقت المحدد.

_ تحديد مدة الاستحقاق: يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال واستحقاقها.

_ التعهد أو المبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد.

_ الربح أو المبادرة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المثلثة في الفائدة.²

¹ عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الإسكندرية، دار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص104-105.

² محفوظ أمال العطوي وردة، مرجع سبق ذكره، ص15-16.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية، وتصنيفاتها.

توجد تصنيفات متعددة لأنواع القروض، إذ يمكن تصنيف القروض من حيث الغرض، ومن حيث القطاع، ومن حيث المدة، ومن حيث الضمانات المقدمة وكما يأتي:

1_ القروض من حيث الغرض: تنقسم القروض من حيث الغرض من استخدامها إلى عدة أنواع أهمها:

1_1_ القروض الاستهلاكية: وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكيا كإجراء شراء سيارة أو أثاث أو ثلاجة أو تلفزيون، إلا أن بعض المصارف لا تحبذ إعطاء قروض للموظفين لشراء مثل هذه السلع المعمرة، وذلك لأن قدرة الموظف إجمالاً على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة حيث يمكن أن تتأثر بإنهاء خدماته، أو بمرضه، أو نتيجة إصابته بحادث، ولذلك فإن المصارف تطلب عادة سعر الفائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى، وقد تكون بضمان الراتب.

1_2_ القروض الإنتاجية: وهي القروض التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني، أراضٍ)، كما يستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.¹

1_3_ القروض التجارية: هي تلك القروض الممنوحة لأجل قصيرة للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتفضل البنوك هذا النوع من القروض لملائمته لطبيعتها، كما تحصل البنوك على ضمانات لتلك القروض، مثل: السندات الأذنية التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض في التاريخ استحقاقه، بالإضافة إلى ضمانات الأخرى.

1_4_ القروض الإستثمارية: تمنح هذه القروض للبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في السندات وأسهم جديدة، وأيضاً تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.²

2_ القروض من حيث نوع الضمان:³

يعد الضمان الوسيلة التي تعطى المصرف تأميناً ضد مخاطر عدم السداد، إذ إنه يساعد المصرف على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز الزبون عن سداده، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين.

1_2_ القروض دون الضمانات: فقد يمنح المصرف قرضاً لأحد زبائنه الجدد دون أي نوع من الضمانات، وذلك اعتماداً على سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي، ولا ينبغي التوسع في منح القروض دون ضمان، إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب زبون جديد، أو الاحتفاظ بزبون جيد إلا أنه في أي حالة من الحالات لا يحبذ أن يكون القرض دون ضمان بمبالغ كبيرة.

¹ رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2002، ص 216.

² إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات الجزائرية كنموذج، مرجع سبق ذكره، ص 15.

³ رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف، نفس المرجع، ص 217-218.

2_2_ القروض بالضمانات: هي القروض التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

1_2_2_ قروض بضمان عيني: قد تكون بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، وقروض بضمان الأوراق المالية بشرط أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو بضمان الكمبيالات، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاوليين وبضمان وثائق التأمين وأخرى بضمان الودائع لأجل وشراء الإيداع الإستثمار.

1_2_2_ قروض بضمان شخصي: وتمنح هذه القروض دون ضمان عيني أو مادي بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل، وأهم ما يهتم به البنك عند منحه لقرض مضمون هو مايسى "بالهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.

3_ القروض من حيث عدد المقرضين: تنقسم القروض من حيث عدد المقرضين إلى نوعين رئيسيين:

1_3_ قروض يقدمها مصرف واحد: أن الأصل في القرض أن يقدمه مصرف واحد، فيفضل المصرف أن يقوم وحده بمنح القروض، وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الفوائد المتفق على سعرها، وتقوم ادارة المصرف ببذل أقصى جهدها دائما للوصول إلى أعلى مستوى للإقراض، فالمصرف الذي يكون مستوى الإقراض عنده أقل من اللازم لا بد أن يتكبد خسائر، أما المصرف الذي يرفع مستوى الإقراض عنده إلى مستوى جيد، فإنه إجمالاً يحقق أرباحها إلا إذا كانت مصاريفه أكثر من إيراداته،

2_3_ القروض المجمعة: تشير القروض المجمعة إلى اشتراك أكثر من مصرف واحد بتقديم قرض معين، الذي غالباً ما يكون كبيراً نسبياً، بحيث لا يستطيع مصرف بمفرده تقديمه، ويتم تأمين مثل هكذا القرض بالنيابة عن المقرض وذلك عن طريق مجموعة من المصارف المقرضة.

4_ القروض من حيث المدة: تنقسم القروض من حيث المدة إلى نوعين رئيسيين:¹

1_4_ قروض قصيرة الأجل: مدتها لا تزيد عادة عن سنة وتستخدم أساساً في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل هذه القروض في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة وتمنح هذه القروض غالباً من مدخرات وودائع العملاء، وكذلك الأموال الخاصة للبنوك.

2_4_ قروض متوسطة الأجل: وهي قروض يمتد أجلها إلى 5 سنوات وتستخدم هذه القروض بغرض تمويل العمليات الرأس مالية للمشروعات، ك شراء آلات جديدة للتوسيع من نشاط المشروع وزيادة وحدات جديدة أي إجراء تعديلات تطور في الإنتاج.

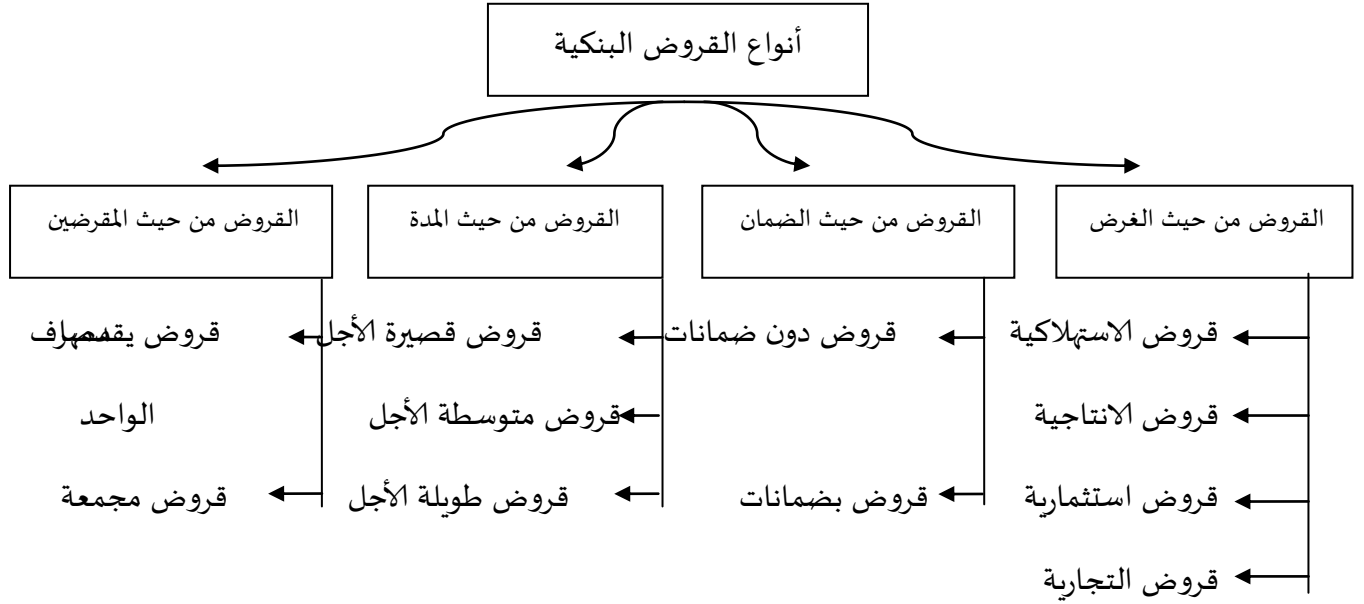
3_4_ قروض طويلة الأجل: تتجاوز مدتها 5 سنوات وتستخدم عادة في تمويل المشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

_ قرض الإيجار crédit bail: يعتبر هذا القرض دائرة حديثة للتجديد في طرق التمويل رغم احتفاظه بفكرة

¹ مدحت صادق، أدوات وتقنيات المصرفية، دارغريب، القاهرة، مصر، 2001، ص259.

القرض، فقد أدخل تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والهيئة المقرضة، وتعرف طريقة القرض الإيجاري توسعا سريعا في الاستعمال رغم حداثة.

الشكل (3-1): أنواع القروض البنكية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: إجراءات وخطوات منح القروض

يمر القرض بعدة مراحل قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار والتعاقد، وسنرى فيما يلي أهم هذه المراحل:

1_ الفحص لطلب القرض: تبدأ حياة القروض بالطلب الذي يقدمه العميل أو الزبون للبنك، وفيه يطلب الموافقة على منحه قرضا، وعادة ما يقدم الطلب إلى الفرع الذي يتعامل معه العميل أو تتركز معاملاته معه.

حيث يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك. خاصة من حيث الغرض القرض وأجل استحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تفسر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حالة أصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

وتعد هذه المقابلة بمثابة تقديم الطلب للحصول على القرض، وهي على درجة عالية من الأهمية حيث يتمكن الباحث الائتماني من التعرف على البيانات تفيد في تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان، وتعيين إعادة هذه المناقشة بعد الحصول من جهاز الاستعلامات على ما جمعه من بيانات عن هذا العميل.

2_ التحليل الائتماني للقرض المصرفي: تساعد هذه العملية للحسابات الختامية لطلب القرض في تحديد الملائمة المالية للعميل، وإذا كان يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

كما أن هذه العملية تمثل الإلمام بجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية من حيث "الشخصية والسمعة" والقدرة على السداد القرض بناء على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المحيطة والضمانات المقدمة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3_ التفاوض مع طلب القرض: في هذه الحالة تقوم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

وبعد التفاوض مع طلب القرض على درجة عالية من الأهمية وفي ضوء التحليل الائتماني يتم التفاوض وذلك بمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه ويتناول أيضا حجم التمويل ومدته وترتيبات خدمة العميل، فإذا كان التمويل المطلوب كبيرا فربما يكون أحد البدائل وهو تدبير تجمع المصرفي والقيام بالعملية.¹

¹ هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 3، 2011-2012، ص12.

4_ اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل بالشروط أو عدم قبوله، وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن المقترض، ومن بين هذه المعلومات مديونية المقترض لدى البنك وموقفها الضريبي، وقيمة القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية. وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على المنح قروض من السلطة الائتمانية المختصة.¹

5_ صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها إتفاق القرض. وبعد التوقيع على العقد يحق للمقترض البدء في استخدامه.²

6_ متابعة القرض والمقترض: الهدف من المتابعة هو الاطمئنان على حسن السير المنشأة أو العميل الطالب للقرض، وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة في عقد القرض وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتابعة تمر بثلاث مراحل وهي: متابعة قبل الصرف، متابعة أثناء الصرف، متابعة بعد الصرف، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهة للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.³

7_ تحصيل القرض (إسترجاع القرض): يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.⁴

8_ التقييم اللاحق: هذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو موضوعة قد تحققت.

9_ بنك المعلومات: من الضروري المرور بهذه الإجراءات المتمثلة في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآتي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.⁵

والشكل التالي يوضح باختصار الخطوات التي تتبع لمنح القرض.

¹ إبراهيم هندي، إدارة المصارف التجارية مدخل إتخاذ القرارات، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص196.

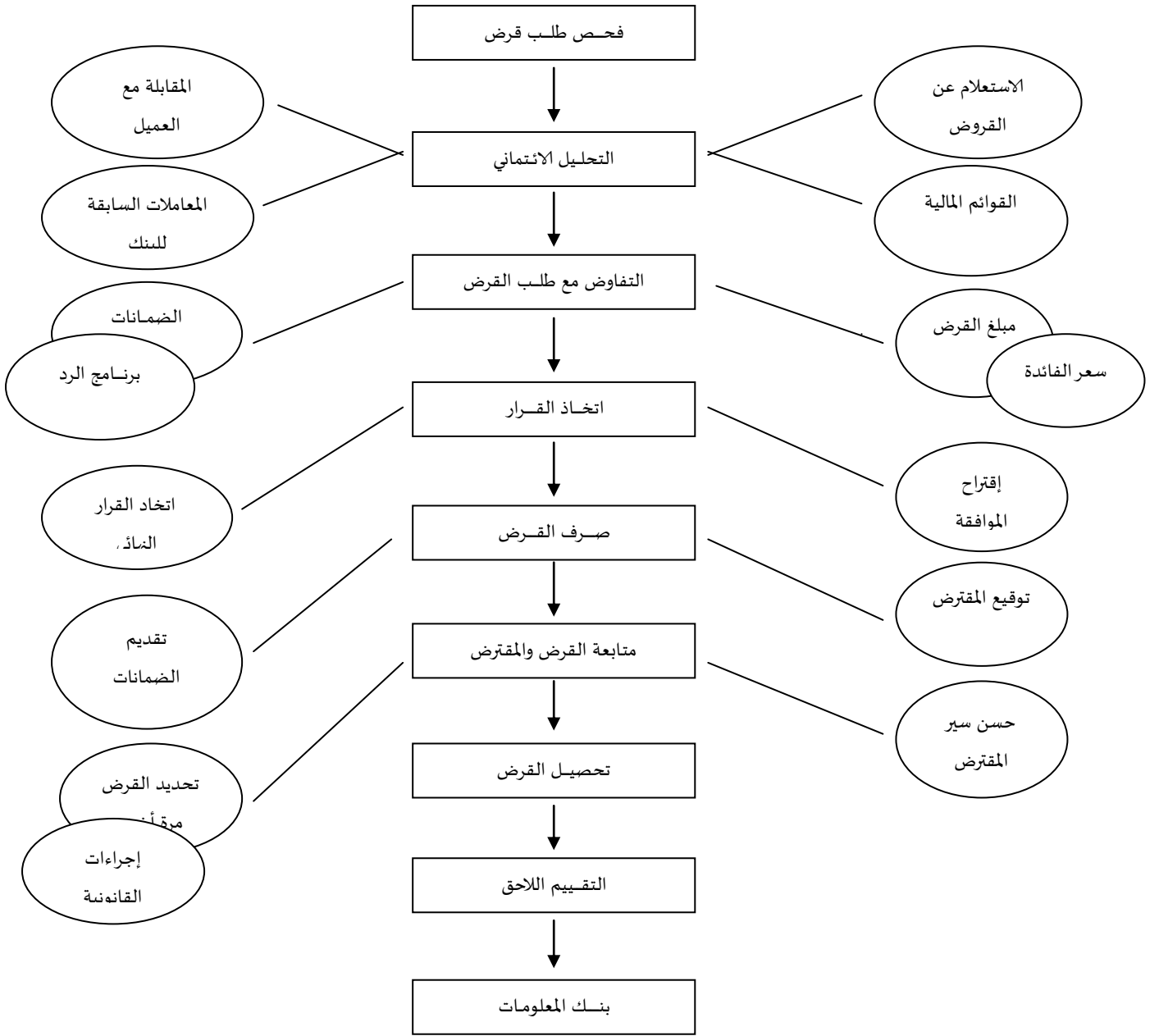
² تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، مسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2015-2016، ص42.

³ حليلة جلالي، إدارة وتسيير المخاطر البنكية في ظل المتغيرات الإقتصادية، مذكرة لشهادة ماستر علوم إقتصادية، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016-2017، ص44.

⁴ تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، مرجع سبق ذكره، ص43.

⁵ هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مرجع سبق ذكره، ص16.

الشكل (4_1): خطوات منح القرض



المصدر: من إعداد الطالبين.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن منح القرض تتم على خطوات بداية من فحص الأولي لطلب القرض ثم يليه التحليل الائتماني وذلك من ناحية العميل بالاستعلام عنه وإجراء مقابلة معه وكذلك قوائمه المالية ثم تليها خطوات التفاوض مع المقترض حول مبلغ القرض وسعر الفائدة والضمانات وغيرها حتى يتمكن من إتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض ثم صرف القرض مع متابعة كلا من حسن سير القرض والمقترض، وكخطوة أجيرة نسلك إلى تحصيل القرض ومن تم يتم التقييم.

المطلب الرابع: الضمانات البنكية .

لا تمنح القروض البنكية بدون ضمان خاصة إذا كان هذا القرض من نوع المتوسط أو طويل المدى، أو بالأحرى إذا كان الخطر محقق في حكم وتقدير المصرفي.

أولاً: تعرف تعريف الضمانات.

_ يعرف الضمان على أنه عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المتعلقة بالقرض كعسر العميل وامتناعه عن السداد.

_ الضمان هو تجسيد تعهد بالدفع المقدم للدائن من طرف المدين أو الشخص آخر تحت شكل التزام بتخصيص لصالحه، حسب طرق مختلفة، إما أن يكون حق رهن على منقولات أو عقارات مملوكة من طرف الذي قدم الالتزام.

_ من الناحية الإقتصادية فالضمانات تمثل الاستعداد السابق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلاً.

_ الضمان هو رد الشيء على حاله أو رد قيمة مكافئة له، وهو كل ما يسعى لحماية الحقوق والأشخاص الدائنين.¹

_ الضمان إلتزام غير قابل للإلغاء، يلتزم فيه الضامن بأمر من المعطي للأمر وتحت حساب هذا الأخير دفع مبلغ محدد للمستفيد في حالة ما إذا كان هذا الأخير لاحظ وجود خلل أو تعسر من طرف الآخر في تنفيذ الواجبات التعاقدية.

_ من الناحية القانونية البحتة " هو إلتزام بإرادة منفردة والذي لا يكون نافذاً إلا إذا تعذر على المضمون دفع المبلغ المقرر فهو بذلك إلتزام عرضي قد يتحقق وعندئذ البنك لا يتحمل أي خسائر".²

ثانياً: أنواع الضمانات: يمكن تصنيف الضمانات إلى نوعين هما:³

1_ الضمانات الشخصية: يقصد بها التزام شخص أو عدة أشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد الدين في حالة عدم قدرة المدين الرئيسي على الوفاء بالتزاماته أو عجزه عن التسديد في تاريخ الاستحقاق. والضمان الشخصي هو عبارة عن توقيع يوضع في أسفل الوثيقة وهذا التوقيع يساوي الضمان أما امتيازاته فهي عبارة عن بساطة استعماله أما عن سلبياته فهي قائمة في صعوبات تقويم أموال الكفيل وكذلك عدم التمكن من حراستها باستمرار كما يصعب التحقق من مدى تعهد الكفيل بضمانات أخرى اتجاه عملاء آخرين كما يمكن

¹ قاسي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم الجدوى تقديم القروض، مذكرة شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص111-112.

² إدروج جمال، تقييم وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر الثالثة، 2015-2016، ص172.

³ سارة عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012، ص91-92.

أن يكون هو بذاته مدين أصلي.ولهذا ينبغي على البنك أن يكون حريصا في قبول الضمانات التي تعرض ويمكن تمييز نوعين من هذه الضمانات ألا وهي:

1_1 الكفالة: هي عقد بموجبه شخص يسمى الكفيل بأن ينفذ التزامات المدين وذلك من خلال دفعه الدين إلى الدائن (البنك) عوض عم المدين وذلك في حالة عدم وفاءه أو إعساره.

2_1 الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد فيه على تسديد مبلغ الورقة التجارية في حالة توقف المدين عن السداد ويكون بمبلغ القرض وهو شكل من أشكال الكفالة ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية والأوراق التي يسري عليها نوع من الضمانات هي: السند الأمر، السفتجة، الكمبيالة والشيكات والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق.

2_ الضمانات الحقيقية: وهي أصول مادية أو مالية يضعها المقترض تحت تصرف البنك كضمان لديونه في حالة عجزه ويمكن للبنك التصرف فيها ببيعها عند استحالة استرداد القروض وتأخذ الضمانات العينية أو الحقيقية نوعان هما:

1_2 الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يلزم فيه المدين بحق التنازل عن العقار لصالح الدائن في حالة عدم وفائه بدينه ولا يتم الرهن إلا على عقار يستوفي الشروط التي تعطي الرهن ضمان حقيقي فالعقار ينبغي أن يكون: صالحا للتعامل فيه، قابل للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معاينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن وما لم تتوفر فيه الشروط يكون الرهن باطلا.

2_2 الرهن الحيازي: يسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع ويبقى المالك الشرعي للرهن هو المقترض لحين قيام المصرف باتخاذ الإجراء الذي يراه مناسبا في حالة عجز المدين عن التسديد ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات الضرورية للرهن أن يتأكد من سلامة المعدات والتجهيزات كما ينبغي عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن قيمتها غير معرضة للتغيير.

خلاصة:

لا شك أن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في منح القروض وقبول الودائع، لذلك نرى أن القروض تلعب دورا هاما في الإقتصاد من خلال تسهيل عملية استخدام وإستثمار الأموال المجمدة داخل البنوك التجارية حيث تتولى مهمة القيام بالوساطة بين المودعين والمقترضين . إن للبنك التجاري دورا بارزا في تشكيل سياسة مجال جذبه للودائع وتقديم قروض للإستثمار فيتم ذلك وفقا لإمكانية البنك والسياسة الإقراضية وعليه أن يدرس بعناية ودقة ملف القرض المودع لديه وأخيرا الموافقة على منح القرض من عدمه.

الفصل الثاني

مخاطر القروض البنكية وفقا متطلبات لجنة بازل

تمهيد:

تعتبر عملية منح القرض للعملاء الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك والمصدر الأول للربح ولكن هذا الأخير يكون في معظم الأحيان مهدد وذلك لأن عملية الإقراض تكون مرتبطة بعدة مخاطر والتي تعتبر صميم النشاط البنكي ولعل أهم هذه المخاطر وأكثرها انتشارا خطر القرض إذ يعد أكثر خطورة على استمرارية البنك وذلك من خلال التأشيرة على نشاطات البنك وخاصة تأثيرها على الملائمة المالية للبنك التي كلما ضعفت أدنى ذلك إلى هلاك البنك وانتقال العدوى إلى كل القطاع البنكي للدولة.

المبحث الأول: المخاطر القروض البنكية

يعد القطاع المالي وخاصة المصارف من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر والتي زادت بشكل كبير في ظل زيادة معدلات التغير في الحياة الاقتصادية وزيادة المعدلات الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فالمصارف لا تتعامل مع قطاع محدد وإنما تتعامل مع النقود إقراضاً واقتراضاً في الشخصية بالإضافة إلى مخاطر القطاع الذي يعمل فيه. وإن المخاطرة عنصر ملازم للقرض، فيمكن إلغائها أو استبعاد حدوثها، لذا يجب على البنوك توخي الحذر بمواجهة هذا الموقف الصعب.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر القروض البنكية ومصادرها.

1_ تعريف المخاطر القروض البنكية:

قبل التطرق لمختلف تعاريف البنكية سوف نتطرق الى تعريف الخطر.

1_1_ مفهوم المخاطرة:

_تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على الاستثمار معين.

_يعرف الدكتور طارق عبد العال حماد المخاطر بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر دقة يقصد بالمخاطرة: " الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف المعاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة.

_تعرفها مجلة اتحاد البنوك العربية "بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة"¹.

_المخاطر هي الانحراف في تحقيق العائد أو النتائج الفعلية مقارنة بالمخطط لها، و المخاطر المصرفية هي الانخفاض في القيمة السوقية للبنك بسبب التغير في بيئة الأعمال ويتحدد الانخفاض في القيمة السوقية والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأداء.²

¹ بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013، ص30-31.

² دريد كامل آل شبيبت، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015، ص156.

2_1_ المخاطر القروض البنكية:

_المخاطر البنكية هي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.¹

_تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل الطويل أو القصير، وذلك ما يعرف أيضا بالمخاطرة والتي تنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات التأكد أو عدمها.²

_ تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

_ مخاطرة القرض تعني عدم تأكد البنك من استرجاع الأموال المقرضة سواء كلياً أو جزئياً نتيجة عجز العميل عن دفعها، أي عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك عند حلول الاستحقاق.

_ يتمثل خطر القرض في خسارة محتملة يتضرر من خلالها المقرض، وبذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرض سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية أو مؤسسة أخرى.³

2_2 مصادر المخاطر القروض البنكية.

فالمخاطرة البنكية ترجع إلى مصدرين هما:⁴

2_1_ المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة المتغيرات هامة أدت إلى زيادة إلى المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها وليدة عوامل بصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.

2_2_ المخاطر غير النظامية: هي عبارة عن مخاطر خاصة المرتبطة بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

1 خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2008-2009، ص03.

2 زعفران منصورية، بوشنافة أحمد، إدارة المخاطر البنكية لقروض الإستهلاك، مجلة المدير، المجلد02، العدد07، الجزائر، ديسمبر2018، ص08.

3 شليق راجح، أثر الديون المتعثرة وإنعكاساتها على السياسة الإئتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم

الإقتصادية، غرداية، جامعة غرداية، 2019-2020، ص57-61-62

4 زعفران منصورية، بوشنافة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص09.

المطلب الثاني: عوامل وأسباب ظهور المخاطر البنكية.

وهناك عدة أسباب وعوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

- _ التغيرات النظامية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.
- _ عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار breton woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر إتفاقية
- المستقبلية أو تحقيق الأرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.
- _ المنافسة: فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي.
- وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:
- الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
- الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.¹
- _ تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: إن تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.
- _ التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأصول والبطاقات المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه، وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه. المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والمخاطر المتصلة بأخطاء البنك كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير.
- _ عدم الشفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية.

¹ خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سبق ذكره، ص 04-05.

- _ التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية خاصة في ظل الإدخال المتزايد للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية الجديدة إلى السوق، مما أدى إلى لتشجيع الميل إلى المخاطر لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- _ الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى الجهات الخارجية لتوفير الخدمات معينة إضافة إلى تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع المؤسسات الغير المصرفية مما يؤدي إلى حدوث مخاطر التشغيل.
- _ التغيرات الهيكلية التي شاهدها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.¹

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية وخطوات إدارتها.

أولاً: أنواع المخاطر البنكية: أما أهم هذه الأنواع من المخاطر التي قد تنشأ فهي:

1_1_ المخاطر الإستراتيجية (Strategie risk): هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها

تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذلك إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة في البنك.

إن السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل هي حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم بها البنك بالتركيز عليها على المدى القصير والطويل بالتالي لابد من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعه إستراتيجية البنك. ومن أجل وجود مخاطر إستراتيجية قوية لدى البنوك لابد من توفر أنظمة معلومات كي تمكن إدارة البنك من مراقبة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، اتجاه أسعار العملة... الخ. كذلك تحتاج البنوك إلى أنظمة رقابة داخلية لضمان أن البنك غير معرض لمخاطر إستراتيجية.²

¹ عليوة مريم، كيلوان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر إقتصاد نقدي بنكي، جيغل، جامعة محمد صديق بن يحيى، 2019-2020، ص34-35.

² شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص298.

2_1_ مخاطر الإقراض (credit risk): هي المخاطر الناتجة من احتمال تعثر العميل وعدم مقدرته على الوفاء

بتعهداته نحو البنك، سواء في وقت إستحقاقه أو في أي وقت لاحق، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته، أو القطاع الذي ينتمي إليه العميل، أو النشاط الذي يتم تمويله، أو نتيجة الظروف العامة المحيطة بالعميل والبنك، أو بسبب البنك الذي يمنح الإئتمان.¹

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب، تعتبر القروض هي أهم مصادر مخاطر الإقراض، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك سواء أكانت داخل الميزانية أو خارجها. إن وجود إدارة مخاطر إقراض قوية هي حاسمة بالنسبة إلى استقرار البنك، هذا ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية في الموافقة على استراتيجيات مخاطر الإقراض وعلى مراجعتها وكذلك على سياسات الإقراض في البنك، بالمقابل تتحمل إدارة البنك العليا المسؤولية في تنفيذ السياسات الموافق عليها من مجلس الإدارة وعلى ضرورة تطوير السياسات والإجراءات سبيلا لتحقيق إدارة فاعلة لمخاطر الإقراض.²

3_1_ مخاطر أسعار الفائدة (Interest rate risk):

_ هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات فائدة ثابتة، ويكمن الخطر في كون الفارق بين المعدلات الفائدة من سنة إلى أخرى يؤثر على مردودية البنك، إذ يمكن أن ترتفع معدلات الإقراض وتحدث الخسارة فهي تشير إلى التغيرات الأساسية في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية.³

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات

المعاكسة في سعر الفائدة إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى البنك. وإن الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر سعر الفائدة هو الإبقاء على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك.

إن تعامل البنوك بالقروض التي تمنحها للزبائن وفق تسعيرة محددة من أسعار الفائدة المعتمدة على أسعار الخصم المحددة من طرف البنك المركزي المنتهج لسياسة نقدية معينة والتي تتفق مع المعطيات الاقتصادية الكلية قد تتغير عن انتهاج السلطات النقدية لتغيير بزيادة أو النقصان في أسعار الخصم، فيقوم البنك المقترض بتطبيق هذه الفوارق على تسعيرته للقروض الممنوحة مما يؤدي إلى تغيير الهوامش البنكية على أسعار الفائدة المطبقة، كزيادة ارتفاع التكلفة المتوسطة للموارد البنكية مقارنة مع عائد القروض البنكية بالإضافة إلى مخاطر مرتبطة بالتسعير المعتمد الناتج من الفروق عند حلول آجال الاستحقاق والمتمثل في

¹ قواسمية هبية، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، مجلة الباحث الإقتصادي، مجلد 05، العدد 07، الجزائر، جوان 2017، ص 110.

² شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 299.

³ كافي ميمون، مولاي أمينة، تسير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2021، ص 428.

الفرق بين أسعار الفائدة الثابتة لأسعار المطبقة للزبائن من جهة وأسعار الودائع البنكية المتغيرة، فيكون لذلك الأثر السلبي على مداخيل البنك وبالتالي سيؤثر ذلك على الحالة المالية للبنك.

العامل المهم في وجهة نظر نتائج البنك يبقى هو مستوى معدلات الفائدة وحركته، والذي يسمى بخطر الهامش الإجمالي.¹

1_4_ مخاطر السيولة (liquidity risk) : السيولة هي هامش الضمان للمصرف، ويمكن في الغالب تعريف

مخاطر السيولة بطرق مختلفة:

_ مخاطر السيولة تعني اللاسيولة الشديدة.

_ احتياطي الأمان الذي توفره محفظة الأصول السائلة.

وهي من أهم المخاطر البنكية التي تواجه البنك على الإطلاق والتي قد تؤدي إلى إفلاسه، وهذا لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أو عدم قدرة البنك على تمويل تعهدات البنك اتجاه الزبائن أي عدم القدرة المالية لزيادة الأصول البنكية مما يؤدي بالبنك إلى بيع الأصول البنكية داخل الميزانية بتكلفة مقبولة، والتي قد تحتاج إلى وقت أطول لدفع الأموال المودعين الآتية، أي احتلال في الميزانية البنكية تظهر من خلال تمويل لقروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل بودائع قصيرة الأجل.

والتي تنعكس على المردودية العامة للبنك، فهناك عدة أسباب لتعرض البنك لمشاكل السيولة نذكر منها:

_ ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

_ التوزيع الغير مخطط له للأصول البنكية على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

_ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما أن العوامل الخارجية لها الدور الهام في تفعيل وزيادة حدة هذه المخاطر مثل: الأزمات المالية والاقتصادية.

تقاس مخاطر السيولة عن طريق النسبة بين الأصول السائلة وودائع الزبائن والموارد المالية بين البنوك، فهي تدل على مستوى الأموال الخاصة البنكية ومستوى المخاطر البنكية كما أنها تعطي نظرة على مستوى المردودية البنكية.²

¹ إيدروج جمال، تقييم وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص32.

² إيدروج جمال، تقييم وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص33.

1_5_ مخاطر التشغيل (Operational risk): هذه تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في المصارف. ولأن المصارف ليست كالمصانع فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات السطو والمباني غير الآمنة. وتتضمن أيضا هذه المخاطر أخطاء الصرافين والقيود الخاطئة.

تنشأ المخاطر التشغيل عند ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواعا مختلفة من الأخطاء، منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة عطب أجهزة الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات، وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات، وقد عرفتها لجنة بازل بأنها (مخاطرة الخسارة ناتجة عن عدم الملائمة، أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة)، وتكون الخسارة بسبب الأحداث خارجية تلحق الضرر بالموجودات الثابتة، أو خسارة هذه الموجودات نتيجة لكوارث طبيعة أو لأحداث أخرى.¹

1_6_ مخاطر السعر (price risk): وهي المخاطر التي تنتج نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار والنتيجة عن تذبذبات أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع.

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة الأعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، ولذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبي الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.²

1_7_ مخاطر عدم قدرة على السداد (risques de ne pas pouvoir payer): تعد المخاطر الكاملة

للإئتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

_ خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية.

_ خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل سقف التسهيلات الائتمانية.

¹ مخاطري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009، ص 83.

² مهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر البنوك، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، جوان 2019، ص 132.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع فوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد وخرق اتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه 3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع فوائد المستحقة.¹

8_1_ مخاطر تأكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية: الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.²

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر البنكية.³

أ_ تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر البنكية لا بد أولاً أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.

ب_ قياس الخطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

ج_ ضبط المخاطر: هناك 3 أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

د_ مراقبة مخاطر: إن الوضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية والمخاطر القانونية.

¹ صالح، معارف فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، أبريل 2007، ص04.

² صالح معارف فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها، نفس المرجع، ص06.

³ بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية، المركز الجامعي العربي بن مهدي، أم البواقي، ص05.

المطلب الرابع: وسائل الحد من مخاطر القروض البنكية.

1_ توزيع خطر القرض: إذا كان حجم القرض كبيراً ومدته طويلة نسبياً فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على المؤسسات مالية أخرى وذلك لتجنب خطر عدم التسديد بمفرده.

محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحساب من عسراً أو إفلاس لا لحد المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

3_ تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة: أن البنك تجنباً منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود أحد القطاعات دون غيره، يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط معين من بأرباح من نشاط أو قطاع آخر.

4_ عدم التوسع في منح الائتمان: أن البنك التجاري يهدف أساساً إلى الربح والذي يكون الموجه الأساسي أو الرئيسي لنشاطه. لذلك فإنه يراقب نفيه باستمرار تجنباً للغرور بفرص الربح المتوقعة. ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود. بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض كذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

5_ العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية: يجب أن البنك يكون على اطلاع دائم ومسبقاً بقدراته التمويلية (كمية، الكيفية، أو الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض باخده بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والطبيعة ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض.¹

6_ تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من الإخطار خاصة ما تعلق منها بجانبها الإداري والمحاسبي، ينبغي له أن يدعم ويطور أجهزة رقبته الداخلية، لما لها من أهمية في متابعة مختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالإخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ القرارات اللازمة للحد منها في حينها.

7_ التأمين على القرض: لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعاملة بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

8_ العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة في مجال النشاط المصرفي: وتطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة، تجنباً لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد الأموال المصرفية.

¹ يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض، مداخلة مؤتمر الدولي السابع لجامعة الزيتونة، إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة المنتوري، قسنطينة، أبريل 2007، ص 03.

9_ تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة: وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.

10_ تكوين العنصر البشري والمتخصص في النشاط المصرفي: والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية، والذي يمكن أن يجنب المصرف المخاطر بتكلفة اقتصادية، إنه فضلا عن الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك تجنباً للمخاطر التي يمكن أن تحدث، نجد أن هذه الإجراءات والوسائل عادة ما تكون مرفقة بضمانات للقروض الممنوحة مهما كانت هذه الضمانات وطبيعتها.¹

¹ يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض، مرجع سبق ذكره، ص04.

المبحث الثاني: دور لجنة بازل في تسيير مخاطر القروض البنكية .

إن التطورات التي طرأت على الصناعة المصرفية وكذا اشتداد المنافسة ما بين البنوك وتعرض النظام المصرفي العلمي إلى العديد من الأزمات المالية والمصرفية أدى إلى تكون لجنة لرقابة المصرفية سميت بلجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي وهذا ما أردنا من خلال هذا المبحث دراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل في إدارة مخاطر القروض.

المطلب الأول: إتفاقية بازل الأولى وتسيير مخاطر القروض.

أولاً: تعريف تسيير المخاطر البنكية.¹

يمكن تعريف تسيير المخاطرة على أنه الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل الفرص الخسائر أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة، أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية.

وبالتالي فإن عملية التسيير تتضمن تحديد نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو تقليل من أثارها إلى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار المنشأة البنكية لتأدية أعمالها.

ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ:

_ الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.

_ وضع حدة للمخاطرة: وهذا حسب نوع وصنف القرض.

_ التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض للعملاء معينين.

وينقسم تسيير المخاطرة إلى نوعين:

1_ التسيير الوقائي *La gestion préventive du risque*: وهذا عبر أخذ الضمانات الملائمة واحترام التنظيم الاحترازي.

2_ التسيير العلاجي *La gestion curative du risque*: وهو استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطرة

والتخلص منها، مثل: تحويل القروض إلى قيم منقولة، بيع الديون التي للبنك على بعض العملاء *Cession de créances*، وللأسف فإن هذه الطرق غير مستعملة في بلدنا لأنها تتطلب تكييفاً للتشريعات

السائدة، ومحيطاً معيناً (سوق مالية نشطة) وغير ذلك.

¹ نعيمة بن عامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، ص 467.

ثانيا: تعريف لجنة بازل الأولى.

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، من طرف محافظي البنوك المركزية لدول العشر مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية).

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية. تجمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وتساعد فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك. استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية.¹

ثالثا: أهداف لجنة بازل.

تعتبر لجنة بازل منذ إنشائها ملتقى التعاون للدول الأعضاء في مجال الرقابة البنكية. فهي تهدف بشكل عام وعلى مستوى الدولي، إلى تعزيز نوعية وفعالية الرقابة البنكية وذلك من خلال تحديد ثلاث محاور للتدخل هي:

_ تبادل المعلومات حول الممارسات الوطنية للرقابة.

_ تحسين فعالية التقنيات المستخدمة في مراقبة النشاط البنكي العالمي.

_ تحديد المعايير الاحترازية الدنيا.

وبالتالي يمكن إيجاز أهداف لجنة بازل في النقاط الأساسية التالية:²

_ المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية خاصة الأمريكية منها التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا مما اضطرها إلى إسقاط الديون أو توريقها.

¹ يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1-3، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 19، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 78

² حياة نجار، إدارة مخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2013-2014، ص 94، 95.

_ إزالة مصدر رئيسي للمنافسة غير المتكافئة بين البنوك في الأسواق الدولية، والمتمثل في الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال.

_ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عب أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.

_ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

مما يمكن استخلاصه في الأخير أن لجنة بازل هي لجنة للرقابة المصرفية الدولية عملت منذ تأسيسها على إقرار معيار دولي موحد لكفاية رأس المال للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من جهة، وتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك من جهة أخرى.

رابعاً: مقررات اتفاقية بازل 1.

_ نسبة كوك Cooke:

_ نسبة كوك هي النسبة الدنيا للأموال الخاصة، تطبق على البنوك التي تنشط على المستوى الدولي. وعي نسبة تتعلق أساساً بخطر القرض، ليتم تعديلها سنة 1996 بإدراج خطر السوق. إن اتفاق بازل (1) المعدل والمتمم، سمح بقياس متانة واستقرار النظام البنكي آنذاك، وتعزيز مساواة شروط المنافسة بين البنوك الدولية. وهو ما أدى إلى تسجيل تحسناً معتبراً في مستوى الأموال الخاصة لغالبية البنوك.¹

نسبة كوك = الأموال الخاصة / مجموع الأصول

_ قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية، دول متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين هما: المجموعة الأولى تضم دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية، والمجموعة الفرعية الثانية هي الدول OECD التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فلندا، إسليندا، الدانمارك، اليونان وتركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العالم الخارجي، أما بالنسبة للدول مرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي تشير إليها المجموعة السابقة.

¹ حياة نجار، إدارة مخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، مرجع سبق ذكره، ص 95.

قامت لجنة بازل كذلك بوضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول، فقسمتها الى خمس فئات من خلال الأوزان خمسة وهي 10٪، 20٪، 50٪، 100٪.¹

يمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي:

¹ يحياوي وفاء، تأثير مقررات بازل 1-2-3 على إدارة مخاطر في مصارف الاسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، المجلد 04، عدد 03، الجزائر، 2010-10، ص 150.

جدول رقم (1-2): الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل1.

الوزن	الموجودات
صفر٪	أولاً: موجودات لا تحمل مخاطر. 1_ النقود 2_ المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية 3_ مطلوبات أخرى من دول OCDE و يكونها المركزية 4_ مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE
0 أو 10 أو 20 أو ٪50 بحسب تقدير السلطة	ثانياً: موجودات متوسطة مخاطر. 1_ مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية) 2_ مطلوبات من مصارف مرخصة OCDE أو قروض مضمونة من قبلها في دول 3_ المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية مطلوبات من مؤسسات القطاع العام OCDE أو قروض مضمونة من قبلها 4_ لحكومات _ مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج OCDE وبقي على استحقاقها أقل 5_ دول من سنة 6_ قروض تم تسديدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير
٪100	ثالثاً: موجودات عالية المخاطر 1_ مطلوبات من القطاع الخاص 2_ مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة 3_ مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية) 4_ مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام 5_ الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات 6_ العقارات والاستثمارات الأخرى 7_ الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى 8_ الموجودات الأخرى

مصدر: يحاياوي وفاء، تأثير مقررات لجنة بازل على ادارة مخاطر، ص 151.

تم تقسيم رأس المال وفق اتفاقية بازل 1 إلى مجموعتين:¹

أ_ رأس المال الأساسي: ويتمثل في الشريحة الأولى ويشمل حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) والاحتياطات المعلنة (الاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).

ب_ رأس المال المساند: ويمثل الشريحة الثانية وتشمل على احتياطات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطات غير المعلنة وأدوات رأس المال الهجينة (دين+حق ملكية) والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.

ويشترط أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100٪ من مبلغ رأس المال الأساسي.

وهكذا فإن معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1 كما يلي:

$$\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)} \leq 8$$

مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر

نتيجة لتزايد المخاطر المصرفية وكذلك الانتقادات التي وجهت لبازل 1، قامت اللجنة بإجراء تعديل جوهري على هذه الاتفاقية، حيث أضافت اللجنة في عام 1996 أهمية احتفاظ المصارف برأس المال يغطي مخاطر السوق، وسمي هذا التعديل ببازل 1.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية.

نظرا لارتفاع نسبة المخاطر وظهور أزمات مالية حادة وكاسحة في التسعينيات من القرن الماضي، فقد اختلفت بازل الأولى عن بازل الثانية، فحيث ركزت اتفاقية بازل الأولى على أهمية تحقيق المصارف لمعدل كفاية رأس المال، ولم يركز إلا على مخاطر الائتمان، وذلك بموجب اتفاق 1988م، وبعد ذلك أوزان مخاطر السوق في عام 1996، ولم يتطرق إلى إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة، فإن اتفاق بازل الثانية ركز في محوره الأول على أساليب القياس مختلفة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، وأعطى المصارف الحرية في استخدام أساليبها ونماذجها الداخلية، وهو ما لا يتوفر في الوقت الحالي لدى المصارف على المستوى العالمي، كما ركز في على أهمية إدارة المخاطر المصرفية، حيث أن العبرة ليست في تحقيق معدل مناسب لكفاية رأس المال فقط،

بصفة عامة يمكن القول أن إتفاقية بازل الجديدة " أنها تطوير نوعي وكمي ذلك أنها تناولت عناصر هامة: كفاية رأس المال، الإشراف المصرفي، ورقابة السوق.

¹ يحيوي وفاء، تأثير مقررات بازل على إدارة مخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 152.

أولاً: أهداف إتفاقية بازل الثانية: تعمل لجنة بازل على المحافظة على استقرار النظام المصرفي العالمي وتحقيق المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية، وفي سعيها للوصول إلى الغاية سطرت لجنة بازل مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- 1_ الرفع من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.
- 2_ إدراج العديد من المخاطر التي لم تكن مدرجة من قبل، وإيجاد نماذج جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستويات.
- 3_ إنشاء طرق أكثر شمولية في معالجة مخاطر.¹
- 4_ ستستمر اللجنة في تشجيع الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي وعليه ينبغي الالتزام بمراعاة الحد الأدنى من رأس المال داخل هذا النظام.
- 5_ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووجوب توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض له.
- 6_ الضبط والتحكم في مجموع المخاطر وذلك سواء يكون رأس المال أو عن طريق المراجعة الرقابية مثل مخاطر أسعار الفائدة على محفظة البنك.²

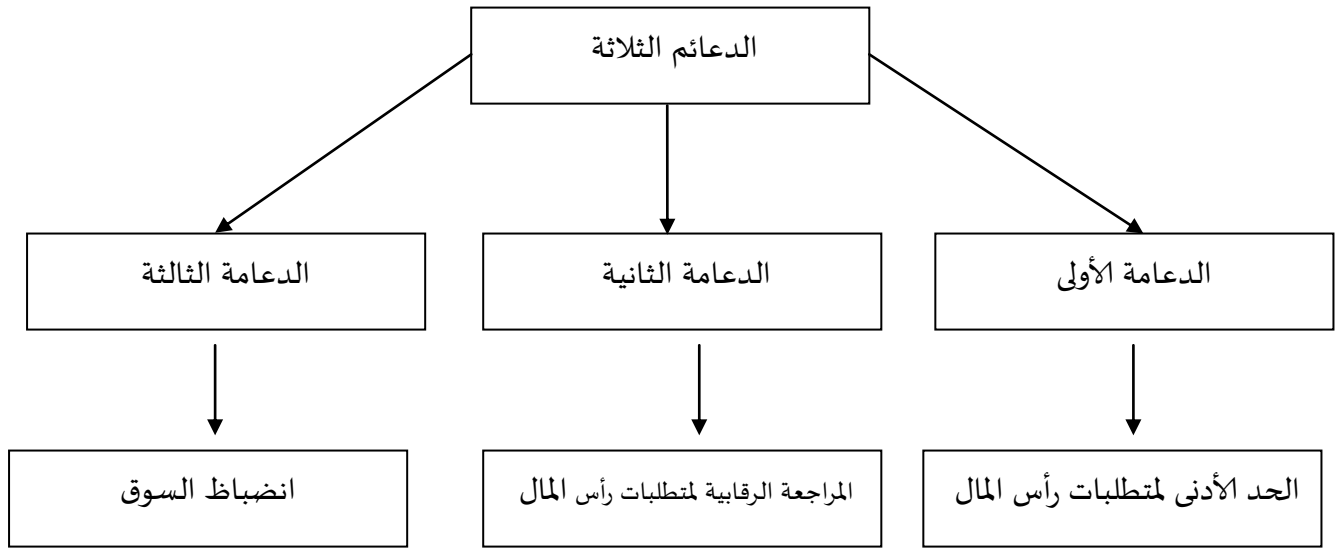
ثانياً: الركائز الأساسية لاتفاقية بازل الثانية.

تقوم الاتفاقية على ثلاث دعائم أساسية كما هي مبينة في الشكل الآتي:

¹ أحمد ميلى سمية، انعكاسات اتفاقية بازل 2-3 على غدارة مخاطر البنكية مع الاشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 31.

² برينش عبد القادر، إدارة مخاطر المصرفية وفقاً لقرارات بازل 2-3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي مابعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 13، عدد 29، الجزائر، فيفري 2013، 34، 35.

الشكل (1-2):الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2



المصدر: بريش عبد القادر، إدارة مخاطر المصرفية وفقا مقررات لجنة بازل 2و1

ركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاثة لتحقيق فعالية إطار رأس المال الجديد، فلا يكفل تحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال تحقيق وتدعيم الثقة والسلامة للنظام المصرفي، ولذلك فلا بد من المزج بين معدل إدارة فعالة لإدارة البنك وانضباط السوق وكذلك الإشراف والمراقبة، وسنأتي إلى تفصيل هذه الدعائم الثلاث على النحو التالي:

1_2_ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ونقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه. وتقوم هذه الدعامة على ثلاثة عناصر أساسية هي: إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس المخاطر الائتمانية مقارنة باتفاقية بازل 1، واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمانية المتضمنة في اتفاقية بازل الأولى.¹

ومنه تبقى اتفاقية بازل الثانية على التعريف الحالي لرأس المال، وكذلك المعدل المتمثل في 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة للمخاطر مع الأخذ الاعتبار أنه تم تضمين مخاطر السوق في كل المجموعة المصرفية، أي أنه سيتم تطبيق معيار بازل 2 في هذا الشأن على مجمع للمخاطر. وهذا يعني أن اتفاقية بازل 2 موجهة نحو قياس المخاطر التي تتضمنها الأصول المرجحة بالمخاطر. وبموجب ذلك فإن المقام يمثل الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها في نسبة كفاية رأس المال ويتكون من ثلاث أجزاء هي المخاطر الائتمانية

¹ بريش عبد القادر، إدارة مخاطر المصرفية وفقا مقررات بازل 2-3 و متطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي مابعد الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، 35.

2_2_ المراقبة والمراجعة المصرفية:

هي عبارة عن توصيات خاصة بإدارة المخاطر والشفافية في الطرق المستخدمة، حيث تكتسي عمليات الرقابة المصرفية أهمية بالغة فهي لا تهدف فقط إلى التأكد أن البنوك تمتلك الرأس المال الكافي لتغطية إجمالي المخاطر التي تواجهها عند مزاولتها لنشاطاتها، بل تهدف كذلك إلى الحث على استعمال أحسن الطرق فيما يخص الرقابة الاحترازية وإدارة المخاطر.¹

2_3_ انضباط السوق:

تهدف إلى توفير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس الأموال البنوك. وبهذا تساعد هذه الدعامة البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، إلى جانب تلاقي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك.

وقد يلجأ المراقبون للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح وذلك من خلال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للجمهور. ويعتمد مدى إلزام البنوك بمثل هذه المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين. وهنا لا بد من ضرورة توافق إطار الإفصاح الوارد ضمن معايير بازل 2 مع المعايير المحاسبية الدولية التي تطبق في كل دولة والتي تلتزم بها البنوك.²

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 2.

1_ ايجابيات تطبيق بازل 2.

هناك العديد من المزايا لتطبيق اتفاق بازل 2، نذكر منها مايلي:

_ توفير مداخل متعددة لقياس المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها البنوك، وبالتالي هنالك هامش حرية أمام البنك لإختيار المدخل المناسب له في قياس الخطر مهما كان نوعه، وفقا لظروف البنك والوضع الاقتصادي للدولة.

_ زيادة معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي.

_ تعظيم دور التقييم والرقابة الداخلية.

_ تشجيع الإفصاح الملائم للمعلومات وذلك عبر تعزيز الانضباطية السوقية.

¹ مريم بن ذهنية، سمية زرار، اتفاقية بازل وتأثيرها على البنوك التجارية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 679.

² بریش عبد القادر، إدارة مخاطر المصرفية وفقا مقررات بازل 2-3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي مابعد الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- _ تطوير مداخل غير قياسية (معيارية) لتقدير المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها البنك.¹
- _ تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال، بهدف الوصول إلى إدارة أفضل لرأس المال بحيث يقدم الاتفاق أساسا ممتازا لتطبيق نظم قياس الأداء المرتبطة بدرجة المخاطر ونظم تسعير القروض المرتبطة بدرجة المخاطر.
- _ تطوير أسلوب حساب متطلبات رأس المال، حيث من المفروض أن تكون هناك ارتباط بين متطلبات رأس المال التنظيمي وحجم المخاطر التي تواجه المصارف.
- _ تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف.
- _ تعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، والتقليل من المخاطر الائتمانية.
- _ فهم أفضل للمخاطر المصرفية من خلال وضع نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها.²
- ومن بين الايجابيات التي تم ملاحظتها، أن اتفاقية بازل أعطت المصارف مرونة كبيرة في اختبار أساليب قياس المخاطر المرتبطة بحساب متطلبات رأس المال لتناسب حجم ونشاط المصرف والبيئة التي ينشط فيها.
- 2_ سلبيات اتفاق بازل 2:**

- لقد وجهت انتقادات عديدة لاتفاقية بازل 2، وهذا خصوصا بعد الأزمة العالمية الأخيرة، وتمثل هذه الانتقادات فيما يلي:
- _ تطبيق بازل 2 ينطوي على صعوبة في تقدير المخاطر الناجمة عن الأحداث غير العادية.
- _ من أجل استيفاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، يجب على المصارف احتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات كافية للأرباح على المساهمين.
- _ ارتفاع التكاليف الناشئة عن زيادة رأس المال، سيؤدي إلى إضعاف تنافسية المصارف أمام المؤسسات المالية الأخرى التي لا تخضع لقواعد هذا المعيار.
- _ تتطلب اتفاقية بازل 2 بأن تتوافر لدى المصارف أنظمة لتقدير مدى كفاية رأس المال لكل سوق أو نشاط، وهذا يتطلب توافر تقنيات حديثة غير موجودة لدى معظم المصارف في الدول النامية.³

¹ حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 09، العراق، 2000، ص 181.

² حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق المصارف الاسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2021-2022، ص 51.

³ حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق المصارف الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

_عدم تحديد المخاطر التشغيلية بشكل دقيق خلق نوعا من الغموض واللبس في قياسها. وقد عرفت اتفاقية بازل الثانية المخاطر التشغيلية على أنها مجموع الخسائر المباشرة أو غير مباشرة التي يمكن أن تترتب على عدم كفاية عمليات التشغيل الداخلي، وضعف أداء العاملين فضلا عن الخسائر المباشرة أو غير مباشرة المتصلة بتأثير البيئة الخارجية.

_ارتفاع التكلفة الرأسمالية، حيث أصبحت البنوك بموجب هذه الاتفاقية مجبرة على الاحتفاظ بمخصصات رأسمالية أعلى من تلك المحددة في الاتفاقية الأولى وهذا بغية مواجهة المخاطر الإضافية المدرجة كالمخاطر التشغيلية.¹

المطلب الرابع: المقارنة بين اتفاقية بازل الأولى و بازل الثانية.

هناك العديد من أوجه الاختلاف بين مقررات بازل 1 و مقررات بازل 2، وفيما يلي نذكر أهم الاختلافات بين الاتفاقيتين.

1_ أوزان المخاطر الترجيحية: حسب مقررات بازل 1 تتراوح أوزان المخاطر الترجيحية بين 0% و 100% وذلك طبقا لا تنتهي لدول منظمة لتعاون الاقتصادي والتنمية أو تنتهي لباقي دول العالم، أما حسب مقررات بازل 2 فتم تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف تتراوح بين (0%، 20%، 50%، 100%، 150%).²

الجدول رقم (2-2): مقارنة تصنيف الجدارة بين اتفاقية بازل1 و اتفاقية بازل2.

مستوى الجدارة الائتمانية	إلى – AA AAA	A+ إلى A-	إلى BBB+ BBB-	BB+ إلى BB-	دون B-	غير مصنف
وزن المخاطرة حسب بازل 1	100%	100%	100%	100%	100%	100%
وزن المخاطرة حسب بازل 2	20%	50%	100%	100%	150%	100%

المصدر: حمزة شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 39

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه وفقا لاتفاقية بازل 1 لم يكن هناك بين الجدارة الائتمانية للمؤسسات أي جميع مستويات كانت متساوية في الوزن الترجيحي للمخاطر، على خلاف لما هو عليه الحال في اتفاقية بازل 2 التي كانت أكثر تفضيلا.

¹ فيلال طارق، تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية الجديدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، سيدي بلعباس، جامعة جيلالي يابس، 2016-2017، ص 213.

² حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق المصارف الاسلامية، نفس مرجع، ص 39.

2_ تعزيز دور التقييم والرقابة الداخلية والخارجية: اقترحت بازل 2 على المصارف استخدام الأنظمة المناسبة لتقييم المخاطر بما يضمن كفاية رأس المال مع توفير الاحتياجات المالية المستقبلية، وقد اهتمت معايير بازل 2 بمراجعة الموضوعية في تصنيف المخاطر حيث سمح للمصارف الاختبار بين عدة أنظمة لتحديد المخاطر وقياسها.¹

الجدول رقم (2-3): مقارنة بين اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2

بازل 2	بازل 1	
الحد الأدنى من متطلبات رأس المال. _ المراجعة الرقابية. _ انضباط السوق والإفصاح.	الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال.	الركائز
مخاطر الائتمان. _ مخاطر السوق. _ مخاطر التشغيل.	المخاطر الائتمانية.	المخاطر
_ تعدد أساليب الحساب حسب نوع المخاطرة وما يرتبط بها من حساب رأس المال.	_ طريقة موحدة لحساب الحد الأدنى لرأس المال.	طرق قياس المخاطر

المصدر: حمزة شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

بالنظر إلى الجدول السابق نرى أن اتفاقية بازل 1 كانت بسيطة مقارنة باتفاقية بازل 2، حيث نلاحظ أن اتفاقية بازل 1 ركزت فقط على مخاطر الائتمانية وأهملت باقي المخاطر، في حين نرى أن اتفاقية بازل 2 توسعت وغطت مخاطر أكبر من بينها المخاطر التشغيلية، كما أن أساليب قياس المخاطر لحساب متطلبات رأس المال تعددت حسب نوع المخاطرة في اتفاقية 2، وأعطى للمصارف مرونة أكبر في اختبار الأسلوب الذي يناسب نشاطها وحجمها مقارنة باتفاقية بازل 1 التي وضعت طريقة موحدة لحساب متطلبات رأس المال. كما نلاحظ أن في اتفاقية 2 تم إضافة دعامين هما المراجعة الرقابية وانضباط السوق من أجل ضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس فقط مجرد ضمان استقرار المصرف كفاءة إدارته.

¹ حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

خلاصة الفصل:

أن منح القروض البنكية يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الاقراضية مستقبلا، إلا أنه واقعا لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظه قروضه، وذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر، حيث أثبتت التجارب أن القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، وأثبتت أيضا أنه ما من قرض يمنح لعميل ما إلا ويتحمل البنك قدرا من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي تحصل عليها البنك.

ورغم كل الجهود التي تبذل إلا أن المصارف لا تستطيع تفادي مخاطر القروض بنسبة 100٪، ولهذا وصلنا الى استنتاج انه يجب على أي بنك تحليل المخاطر وحسابها وأن يحاول التقليل هذه المخاطر التي يتعرض إليها عند منحه القروض، وهذا لكي لا يقع في مشاكل مع زبائنه، وأن يكون محل الثقة، ولذلك تحتاج البنوك ومراقبوها إلى معلومات صحيحة مفيدة تتوفر في الوقت المناسب بشأن المخاطر التي يتعرض لها، ويمكن لهم أن يساهموا في الحد أو التقليل من المخاطر بإتباعهم سياسة صحيحة.

الفصل الثالث

الحكومة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد

إن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي دولة تعتمد على مدى سلامة الجهاز المالي و بالأخص سلامة الأجهزة المصرفية، حيث أصبحت الصناعة المصرفية تركز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته الصناعة البنكية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية وذلك من أجل المحافظة على قوة وسلامة هذا الجهاز لخدمة الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة إدارة العمليات المصرفية، حيث اهتمت المصارف بإنشاء جهاز مالي الغرض منه توجيه ومراقبة مخاطر المصارف المختلفة، ليست بهدف المساهمة في تقليل المخاطر بل يمتد دوره إلى المساهمة في إتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات المصارف وتدعيم قدراتها التنافسية في السوق، والمساعدة في تسعير الخدمات المصرفية المختلفة ووضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس العقلاني.

المبحث الأول: مفاهيم حول الحوكمة المصرفية

إن الاهتمام المتزايد بالحوكمة المؤسسية بصفة عامة والحوكمة المصرفية بصفة خاصة أصبح أمراً لا مجال منه خاصة بعد التقلبات والأزمات الإقتصادية والمالية التي شهدتها مختلف دول العالم، هذا مادفع العديد من مؤسسات ومختلف الهيئات الدولية تحرص على دراسة هذا المفهوم وتحليله.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية وأهميتها

أولاً: تعرف الحوكمة المصرفية.

_ تعرف حوكمة على أنها مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق أرباح معقولة لاستثماراتهم.

_ كذلك تعرف على أنها مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف وأصحاب المصالح المختلفة في الشركة، في إطار الشفافية والمسائلة، والتي يؤدي اتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية بالأسواق.

_ يمكن القول أن الحوكمة المصرفية ما هي إلا نظام يتم من خلاله توجيه ورقابة مختلف المؤسسات، فالحوكمة تحدد توزيع الواجبات والمسؤوليات بين مختلف المشاركين والمساهمين فيها، نذكر منها على سبيل المثال مجلس الإدارة والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح المشتركة، كما تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله أي مؤسسة كانت وضع أهدافها وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وفق الوجه الصحيح والمنهج السليم.¹

_ عرفت الحوكمة المصرفية بأنها مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والخاصة والمشاركة.

_ أما الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين).

_ تعرف أيضاً لجنة بازل الحوكمة المصرفية بأنها الطريقة التي يتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من قبل مجالس الإدارة والإدارات العليا، والتي تؤثر في كيفية وضع الأهداف الإستراتيجية، وإدارة العمليات اليومية، والوفاء بالتزام المساءلة تجاه المساهمين، ومراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين، وإدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة وفقاً للقوانين السارية. وبالتالي فهي الطريقة التي تدار بها

¹ بوعبيدة شريفة، دور الحوكمة المصرفية في رفع أداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، البليلة، جامعة علي لونيبي، 2017-2018، ص 29،30،31.

المؤسسات المصرفية للتأكد من آلية التي يقوم بها المصرف بوضع أهدافه وإدارة عملياته اليومية ومراعاة مصالح المتعاملين مع المصرف من موظفين وزبائن ومساهمين وغيرهم فضلا من إدارة أنشطة المصرف وتعاملاته بطريقة آمنة وسليمة بما يضمن حماية أموال المودعين.¹

_ حوكمة البنوك تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماة حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.²

_ من التعاريف السابقة يتضح أن حوكمة المصارف هي الإطار الذي يحدد أسلوب الإدارة الرشيدة من خلال الأنظمة التي تضمن الممارسات السليمة للمصرف، وتفعيل مبدئي الشفافية والإفصاح لكل المعلومات المتعلقة به وذلك بهدف تحقيق المصالح وحماية الحقوق لجميع الأطراف المرتبطة به.³

ثانيا: أهمية الحوكمة المصرفية

إن لحوكمة المصارف أهمية بالغة أكثر من نظيرتها في المؤسسات الأخرى، حيث أن تعثر أو إفلاس أحد المصارف يؤثر على العديد من الأطراف من عملاء، موردين ومقرضين وكذا المصارف الأخرى، فتعمل الحوكمة على المحافظة على أموال المصرف وتحقيق الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

_ تعتبر الحوكمة نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.

_ تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية وسوء هذه الحوكمة على العكس من ذلك وخاصة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.⁴

_ تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما، فيما يعرف بسوق ما بين المصارف.⁵

_ تكتسي الحوكمة أهميتها من خلال العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو وتكلفة معقولة،

¹ ياسر تاج السر محمد سند، أسعد مبارك، حسين موسى، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصارف، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد05، عدد02، ديسمبر 2020، ص382.

² طلال زغبة، محاد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، مجلد08، عدد01، مارس 2021، ص372.

³ Mouhamed ikbal ghannaya.hakima halimi. understanding the principles of banking governance between reality and expectations, journal of economic growth and entrepreneurship. vol04. n04. 2021. p128.

⁴ حاج عدنان، دور الحوكمة البنكية في خلق القيمة مع الإشارة الى الواقع الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم المالية، عنابة، جامعة باجي مختار، 2012، ص94.

⁵ فلفلي الزهرة، الحوكمة المصرفية بين النظري والتطبيق، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، عنابة، جامعة باجي مختار، 2017-2018، ص119.

ويجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية.

_ تعد الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.

_ تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.¹

_ إن أكبر الغنائم التي تحوزها البنوك عند تطبيقها للحوكمة المصرفية كشرط الأساسي لإقبال للمستثمرين معها هو تمتعها بالميزة التنافسية لجلب الودائع واقتحام الأسواق المحلية والدولية، بالإضافة إلى أن تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري للبنك والذي يجتنيه التعثر والإفلاس ويضمن له كفاءة علاوة على تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المقرضين والمستثمرين التي تساهم في منع حدوث الأزمات المصرفية.²

_ تخفيض المخاطر متعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف.

_ تحقيق الميزة التنافسية تسمح لها بتعظيم قيمة أسهمها.

_ تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام وتجنب حدوث الأزمات المصرفية.

_ تحسين إدارة البنك وتجنب الوقوع في المشاكل المالية والمحاسبية، كما تضمن تطوير الأداء واتخاذ القرارات بشكل سليم.³

إن المصارف التي تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة تتمتع بالقدرة عالية على المنافسة، وكذا بميزة تنافسية تسمح لها بالحصول على رؤوس الأموال على عكس المصارف التي لا تطبقها.

¹ معاريف محمد، شيخي مختارية، زناقي بشير، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، مارس 2019، ص 24.

² صالح صبرينة، دراسة الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية، مجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، جويلية 2021، ص 174.

³ مزيمش أسماء، شريقي عمر، الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 03، الجزائر، جوان 2018، ص 211-212.

المطلب الثاني: أهداف الحوكمة المصرفية

تسعى الحوكمة المصرفية لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي أشار إليها العديد من الباحثين والاقتصاديين في دراساتهم وتمثل هذه الأهداف أساسا فيما يلي:

- _ تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- _ إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المصارف.
- _ تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.¹
- _ تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
- _ الحفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره.²
- _ ضمان الشفافية والعدالة والمساواة، وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- _ منع المحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وتجنب الغش والتدليس وتقليلهما.³
- _ زيادة الثقة في البنوك والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها.
- _ العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، وتوفير هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية، تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على تنفيذ جميع العمليات داخل البنك.⁴

¹ شهيرة بعليليش، الصادق بوشنافة، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية في قطاع المصرفي الجزائري. مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 01، 2022، ص 06.

² بوعبيدة شريفة، دور الحوكمة المصرفية في رفع أداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ نوي فطيمة الزهراء، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2016-2017، ص 31.

⁴ بوخاري سعيدة، دور الحوكمة في تفعيل أداء المصارف التجارية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2015-2016، ص 17، 18.

المطلب الثالث: ركائز الحوكمة في المصارف ومبادئها

أولاً: ركائز الحوكمة في المصارف.

1-1- السلوك الأخلاقي: يمكن اعتبار السلوك الأخلاقي مجموعة محددة من المبادئ والقيم التي تنفرد بها ثقافة معينة أو تكون جزءاً من التراث الثقافي المشترك للأمم، والتي تحكم سلوك الفرد والجماعة وتحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول، أما فيما يخص الشركات فيطلق عليها اسم أخلاقيات قطاع الأعمال. ويلعب السلوك الأخلاقي دوراً جوهرياً في حوكمة الشركات وهو ما أثبتته الأزمات التي مست كبريات الشركات الأمريكية مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ أنه بالرغم من أغلب قواعد ومعايير حوكمة الشركات كانت مطبقة والقوانين والتشريعات كانت متوفرة ومطبقة شكلياً إلا أنها كانت تخفي وراءها شيوع الفساد الإداري بين مديري الشركات سواء من الجوانب المالية أو المحاسبية أو الإدارية وعدم الالتزام بأخلاقيات الأعمال وأداب المهنة، ما أدى في النهاية إلى إفلاس العديد من أكبر الشركات والبنوك الأمريكية، وأصبح من الواضح أن غياب الضمير كجوهر للأخلاق وما ترتب على ذلك من تزوير واختلاس وتلاعب في الحسابات والقوائم المالية كان من أهم الأسباب الأزمات التي مست دول في العالم وانهارت الشركات الكبرى وخروجها من السوق. فإذا كانت الحوكمة الجيدة تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي والإداري فإن الأخلاق الحميدة هي الأكثر مناسبة لتدعيم الهدف.¹

2-1- الرقابة والمساءلة: يتم وجود نظام فعال للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة على أداء البنوك، على أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح ويقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة، وتوافر هذه الركيزة يضمن الدور الفعال للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة بناء الحوكمة في البنوك، فتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة وكذلك معايير لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية بمستوى الكفاءات البشرية كل ذلك يعد دعامة لسلامة الجهاز المصرفي عامة وسلامة الأنظمة المالية والمحاسبية الخاصة بها من أنظمة إعداد التقارير وحماية الموجودات بشكل خاص.

يتضح مما تقدم أهمية الدور الرقابي بشقيه الداخلي والخارجي والأطراف ذات العلاقة كنظام يعمل على الضبط الداخلي للمصرف وركيزة مهمة لنظام الحوكمة التي استطاعت أن تغير العمل التقليدي للمدقق وأصبح دوره يتجاوز تحديد المخاطر. بالإضافة للمساءلة التي من شأنها تمكين أصحاب المصالح من الأفراد والمنظمات من مراقبة ومساءلة الموظفين والمسؤولين من خلال القنوات الملائمة دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل عمل البنك أو الاساءة إليه دون سند قانوني أو دليل.²

¹ بوالزليقة صابر، دور الحوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علو التسيير، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2012-2013، ص22.

² كتيبي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة مخاطر المصرفية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2015-2016، ص 69، 70.

1-3- إدارة المخاطر: تعد إدارة المخاطر جزءاً مهماً من الحوكمة، كونها تحمي من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك وبالتالي تحافظ على مصالح المساهمين وباقي الأطراف ذات المصلحة.¹ وأصبحت الممارسة المصرفية للأعمال التقليدية على أساس تلقي الودائع ومنح القروض هي جزء من الأعمال المصرفية الأساسية وغالباً ما تكون أقل ربحية له، ونظراً لتعاملات في الأسواق المالية، فضلاً عن الابتكارات المالية وتسويق الموجودات، وارتفاع تقلبات العائد والتعرض لدرجات المخاطرة العالية، تطلب إلى ضرورة تشكيل إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة، وتعتبر إدارة المخاطر أحد الأهداف المهمة لنظام الحوكمة، والتي حدد الباحثون الغرض منها كالآتي:

_ التعرف على الأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة وقياس تلك المخاطر وتقدير الخسائر التي يمكن أن تتأتى عنها وإدارتها من أجل المحافظة على هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للبنك تحملها ومن ثم مساعدة الإدارة العامة في اختيار الأعمال والنشاطات المصرفية التي يراد القيام بها.

_ المحافظة على الموجودات لحماية مصالح المودعين، الدائنين والمستثمرين.

_ إحكام الرقابة والسيطرة على الأنشطة التي ترتبط بوجوداتها بالمخاطر كالقروض والسندات وغيرها من أدوات الاستثمار.

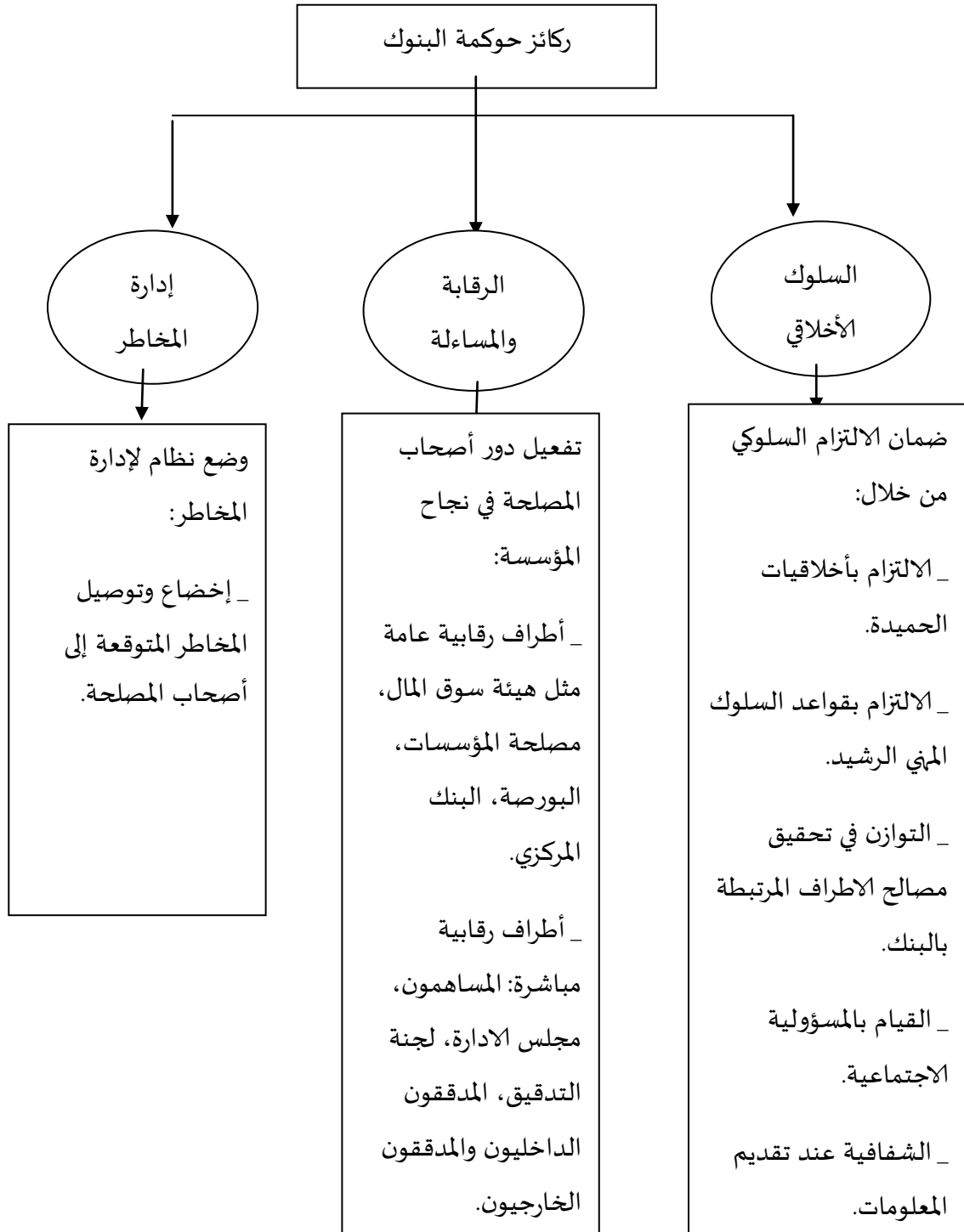
_ إعداد الدراسات قبل تحقق الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع الخسائر المحتملة أو تقليلها.²

من خلال الشكل التالي يمكن تلخيص أهم الركائز الحوكمة البنوك:

¹ بوالزليقة صابر، دور الحوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² كفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره ص 71،70.

الشكل رقم (03-01): ركائز حوكمة البنوك



المصدر: معارف محمد، شيخي مختارية، زناقي بشير، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، ص 39.

ثانيا: مبادئ الحوكمة في المصارف.

أصدرت جملة من المبادئ التي خصصت لتطبيق الحوكمة في المصارف من قبل عدة جهات أولت لموضوع الحوكمة المصرفية أهمية خاصة ومن خلال هذه النقطة سنتطرق للمبادئ الموضوعية من قبل لجنة بازل وتحديد أهم الإجراءات التي يتم اتباعها لتطبيق مبادئ الحوكمة كما يلي:

1-2- مبادئ تطبيق الحوكمة في المصارف.

أصدرت لجنة بازل نسخة معدلة من توصياتها وأعمالها السابقة عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في:¹

-المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر.

-المبدأ الثاني: يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها نعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة وإعطاء مزايا تفضيلية لفئة معينة.

-المبدأ الثالث: يجب على أعضاء مجلس الإدارة وضع حدود المسؤوليات والمحاسبة داخل البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين والعاملين.

-المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة الأعمال، وأن تتم إدارة البنك وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

-المبدأ الخامس: على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة البنوك، وبغرض تحقيق عدد من الوظائف بغرض اختيار وتأكيد المعلومات المتحصل عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك والإدارة العليا للبنك، ويجب عليه تحقق من أن القوائم المالية للبنك مع المركز المالي للبنك، وذلك من أجل التأكد أن مراقبي الحسابات يمارسون وظائفهم بالتوافق مع المعايير المطبقة.

-المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة أن السياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف إستراتيجية البنك في الأجل الطويل وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين بأهداف البنك في الأجل الطويل.

-المبدأ السابع: تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، حيث أنه من الصعب على المساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداة إدارة البنك في ظل

¹ حربي لمياء، واقع الحوكمة في قطاع المصرفي الجزائري، مذكرة نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 01، 2017-2018، ص 89.90.

نقص الشفافية وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون على المعلومات الكافية عن هيكل ملكية البنك. ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق.

- المبدأ الثامن: ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

2-2- إجراءات تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف:

لتحقيق مبادئ وأهداف الحوكمة المصرفية ينصح باتخاذ الإجراءات التالية:¹

- يجب أن يتضمن إطار حوكمة البنوك حماية حقوق المساهمين والمساواة في معاملاتهم.
- أن يتعرف إطار الحوكمة بحقوق ذوي الشأن والمصالح يتم إقرارها للقانون وتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين البنك من أجل إنجاحه، وخلق العمل وضمان استمرار قوة المركز المالي له.
- يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كذلك تحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المختلفة المتعلقة بالبنك بما فيها الوضع المالي والملكية وإدارة البنك.
- يتطلب إطار الحوكمة وضع تخطيطي إستراتيجي للبنك والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه البنك والمساهمين.

المطلب الرابع: محددات حوكمة البنوك

لا بد من أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تتضمن التطبيق السليم حتى تتمكن البنوك من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة حيث تشمل هذه المحددات على مجموعتين:

- 1- المحددات الداخلية: تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين². وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث، حيث تشمل المحددات الداخلية ما يلي:³

¹ سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد06، مارس2018، ص115.

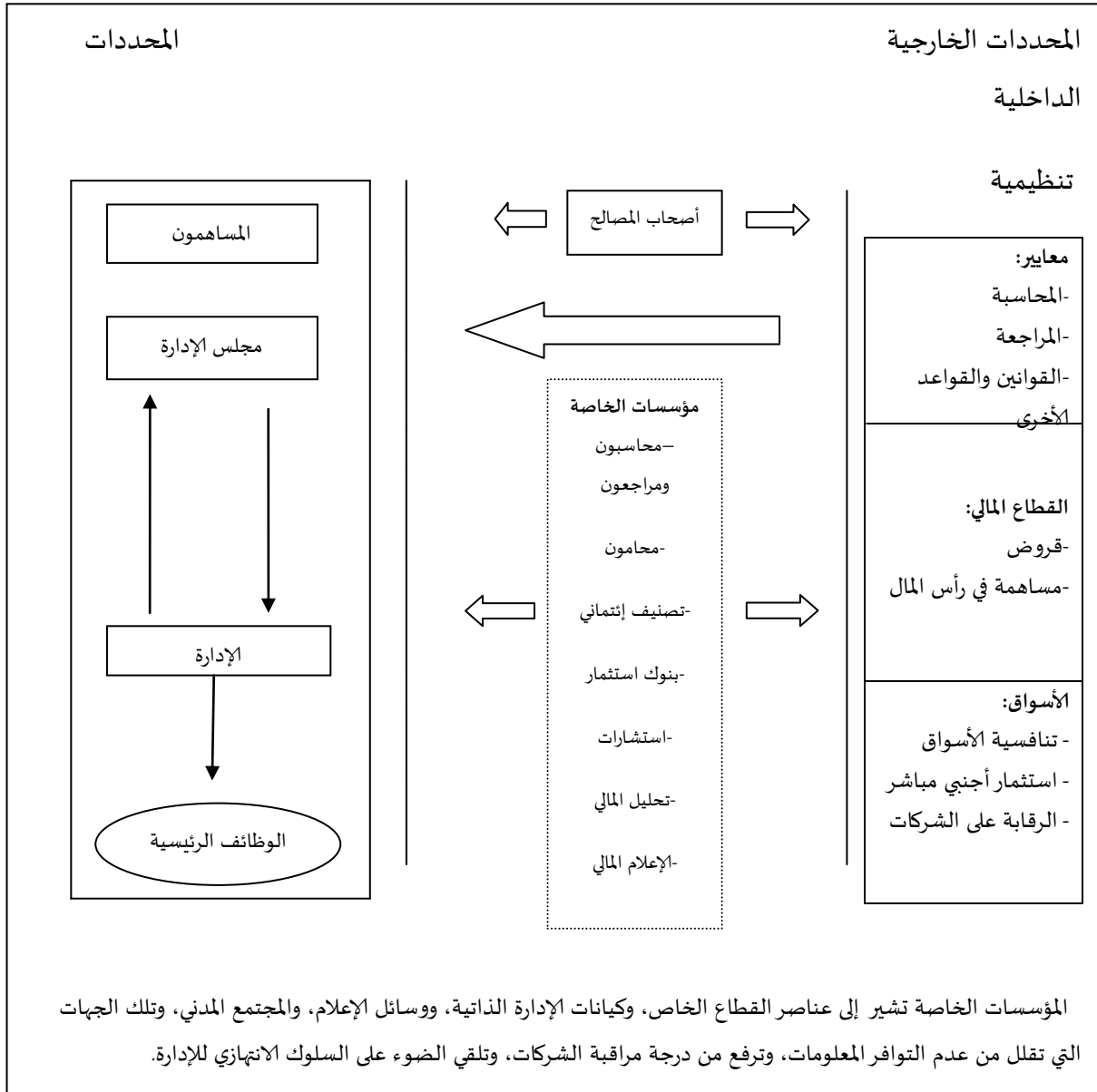
² شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الوطني حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر2009، ص4.

³ آيت عكاش سمير، معمري نرجس، واقع تطبيق الحوكمة في نظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد07، العدد07، ديسمبر2018، ص269.

- حملة الأسهم: يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات البنك.
- مجلس الإدارة: وضع الإستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، وضع سياسات التشغيل، تحمل المسؤولية والتأكد من سلامة الموقف البنك.
- الإدارة التنفيذية: لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة البنك. كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.
- المراجعين الداخليين: أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.
- 2- المحددات الخارجية: تتمثل المحددات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيون على البنك، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة، حيث يشكل هذا المصدر جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على البنك من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، وتضم:¹
 - التشريع والقوانين: غالبا ما تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عمليات الحوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظائفهم في هذه العملية فقط، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.
 - الجمهور: لهم دور جد فعال في تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي لأن على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم، وحتى يستطيعوا فعل ذلك هم بحاجة لتوفر كل من الشفافية والإفصاح في كل المعلومات المالية، والتي تنقسم إلى:
 - المودعين: دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما إذا رأوا أن البنك أصبح يجازف بتحمل مخاطر كبيرة.
 - شركات التصنيف والتقييم الإئتماني: هي مؤسسات تساعد على دعم الإلتزام في السوق إذ تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات المالية ودعم حماية المتعاملين في السوق.
 - وسائل الإعلام: تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق إضافة إلى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة الضغوطات على البنك. ويمكن تلخيص تلك المحددات في الشكل التالي.

¹ نوال بن عمارة، العربي عطية، الحوكمة في البنوك الجزائرية في ظل الإلتزام المتطلبات بازل للرقابة المصرفية، المجلد 05، العدد 03، أكتوبر 2010، ص 200، 201.

الشكل (2-3): المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة.



المصدر: عثمان ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على البيئة الأعمال، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة مسيلة، 2011-2012، ص30.

يوضح الشكل الذي أصدره البنك الدولي التطبيق الأوسع لحوكمة وهو المحددات الداخلية والخارجية التي يتكون منها الإطار الفعال لحوكمة الشركات.

ثانياً: خصائص النظام الفعال للحوكمة

إن فعالية نظام الحوكمة المبنية على توافر خصائص أهمها:¹

- الفاعلية الكاملة في تحقيق وإرساء مبادئ الحوكمة.

- البساطة الشديدة في التطبيق والتنفيذ.

- سهولة الفهم والإستيعاب من جانب العاملين.

- المرجعية العميقة خاصة في إطار هيكل القيم والآداب العامة.

- قابلية الاستمرار والتطور والارتقاء والتكيف مع متغيرات والمستجدات بشكل دائم ومستمر.

وفي الأخير نستنتج أن الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، وإذا كان لإدارة المخاطر منافع عديدة ومزايا محتملة، فإنها تنشأ تحديات مفاهيمية وعملية، حيث تقوم على القدرة على حصر المخاطر وقياسها كمياً، غير أن هذه المقاييس لا يصلح إستخدامها بسهولة في حالة عدم التأكد، وهذا ما جعل نطاق ممارسة إدارة المخاطر ومن تم نطاق الحوكمة يتسع ليشمل أطرافاً عديدة ذات مسؤولية مشتركة، تضطلع بمهام إستراتيجية ومتكاملة فيما بينها وتعد فعاليتها شرطاً من شروط ضمان فعاليات نظام الرقابة الداخلية وجهاز التحكم في المخاطر.

¹ نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، المرجع سبق ذكره، ص81.

المبحث الثاني: الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية

إن موضوع إدارة المخاطر البنكية أصبح محل اهتمام الكثير من السلطات النقدية والرقابية وحتى المؤسسات البنكية والمالية وبالأخص من لجنة بازل للرقابة البنكية، بحيث أثبتت الدراسات أن عدم إمكانية المؤسسات المالية من إدارة المخاطر التي تتعرض لها في وجود ضعف في الرقابة الداخلية والخارجية من قبل السلطات الرقابية بالإضافة إلى غياب التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في البنوك.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهميتها

أولاً: تعريف إدارة المخاطر البنكية.

تعرض الكثير من المتهمين إلى تعريف المخاطر واختلفت تعارفهم حسب الزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة.

- هو احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، يشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير قلقهم إزاء الأثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته.

- هو مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً، فإذا كان سلبياً نطلق عليه خطر تهديد وإذا كان إيجابياً نطلق عليه فرص¹.

- تركز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون مخاطر تقل الأرباح وتنعدم فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدرة أكبر من المخاطر في تحقيق جانب أكبر من الأرباح².

- يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية³.

- عبارة عن مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثية عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد الأدنى.

¹ تمار خديجة، العيد محمد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، مجلة إقتصاديات الأعمال والإدارة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، أبريل 2017، ص 197.

² منال هاني، اتفاقية بازل 03 ودورها في إدارة مخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، الجزائر، 2017، ص 308.

³ لوابية فوزي، بنو مجيد، دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر، مجلة إقتصادية، المجلد 15، العدد 01، 2021، ص 235.

- عرفها (IIA) إدارة المخاطر على أنها هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقارير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف.

- تخضع إدارة المخاطر إلى إدارة المؤسسة، وبالإضافة إلى منفعتها وأهميتها، فهي تساهم في رفع الأداء وتحسين فعالية المنظمة وكذلك يتم تطبيق متطلبات الأمن والعوامل غير المتوازنة بأحسن تقييم وأكثر من هذا تجاوزها مما يسمح من ضمان أهداف المنظمة والنظم.¹

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

إن أهمية إدارة البنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها والمتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها:

- المساهمة على ضمان استدامة المنظمة وتمكينها من تحقيق أهدافها وهو ما يتطلب أعمال سياسات وإجراءات على نطاق المنظمة كما تتيح منهجية مشقة لتنفيذها، وينطوي مفهوم إدارة المخاطر خلاف للممارسات التقليدية المجزأة في هذا المجال علة فكرة مفادها أن إدارة المخاطر عملية تهم المنظمة بأكملها.

- تساعد المنظمات في تقليل المخاطر المفاجئة، وتحديد الفرص والحفاظ على جودة واستدامة خدماتها، من خلال إشراف المستمر للمستقبل وأعمال سيناريوهات توقع الأسوأ.
- تعد إدارة المخاطر عنصراً رئيسياً في الإدارة الإستراتيجية لذا ينبغي أن تكون جزءاً صريحاً من نظام المساءلة والمحاسبة.²

- أداة لتنفيذ الإستراتيجية وتزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة.

- تنمية الميزة التنافسية، والتعرف على المخاطر ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعريين للعملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يتم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

¹ بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20، 2019، ص 310.

² أسية بلخير، حوكمة وإدارة المخاطر في المنظمة الأمم المتحدة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021، ص 691-692.

- أداة لإتخاذ القرار لأن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.¹

المطلب الثاني: مراحل وأهداف إدارة المخاطر المصرفية.

أولاً: مراحل عملية إدارة المخاطر المصرفية.

- 1- تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك في إدارة المخاطر لا بد أولاً أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن العديد من المخاطر، خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.
- 2- قياس المخاطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر وهي قياسها حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته، وإحتمالية حدوث لهذه المخاطر، ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه قياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.
- 3- ضبط المخاطر: هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو أثر هذه المخاطر.
- 4- مراقبة المخاطر: إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وهي معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية والمخاطر القانونية.²
- 5- إنشاء نطاق إدارة المخاطر: تقوم على الأخذ بعين الاعتبار المحددات الداخلية والخارجية في بناء سياسة إدارة المخاطر، فالعوامل الداخلية تتمثل في البيئة الداخلية للمؤسسة والتي تساعد على تحقيق أهدافها بينما العوامل الخارجية فتحكمها القوانين والأنظمة، وكذلك النظام الاقتصادي المعمول في البلد.
- 6- فحص المخاطر: يتمثل فحص المخاطر في جميع إجراءات تحليل وتقييم المخاطر والذي يشمل على:³
 - أ- التعرف على المخاطر: ويتم عن طريق معرفة مصادر تلك المخاطر والآثار المترتبة عليها من أجل تحسين أهداف المؤسسة أو حتى حذف أي هدف يمكن أن ينتج عنه الخطر.
 - ب- تحليل المخاطر: بعد تحليل المخاطر يتم قياس حجم الخسارة المحتمل وترتيبه إلى مخاطر حرجة ومخاطر هامة وغير هامة.

¹ كتيبي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15.

² زرقط فايزة، لبازمين، إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجلفة، جويلية 2020، ص 698.

³ قاسمي آسيا، أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك، معارف مجلة علمية محكمة، المجلد 11، العدد 20، البويرة، جوان 2016، ص 211، 210.

ج- وصف المخاطر: بعد تحليل المخاطر يتم وصفها بهدف عرض الأخطاء التي تم تحليلها سابقا بأسلوب منهجي باستخدام جدول مع الأخذ في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر متضمن في الجدول عن طريق إعطاء الأولوية للأخطاء الرئيسية والتي تحتاج إلى تحليل بطريقة أكثر تفصيلا.

7- التحضير: ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة للعمل وأجندة للتحليل.

8- التجنب: ويعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى خطرها.

9- التقليل: وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة.

10- القبول: وتعني قبول الخسائر عند حدوثها.¹

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية.

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لإستمرار المصرف وسلامة وجوده، والجدير بالذكر أن التركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف على الأخطار ومعالجتها ومن بين الأهداف الأساسية لإدارة المخاطر ما يلي:

- إدارة المخاطر تساعد على فهم الجوانب الايجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المنظمة، في مزيد من احتمال النجاح وتخفيض كل من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمنظمة.

- أنشطة إدارة المخاطر يجب أن تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط بإستراتيجية المنظمة وكيفية تطبيقها، ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية من جميع الأخطار التي تحيط بأنشطة المنظمة في الماضي والحاضر وفي المستقبل على وجه الخصوص.

- تقوم إدارة المخاطر بالحماية وبإضافة قيمة للمنظمة وللمختلف الأطراف ذات المصلحة من خلال دعم أهداف عن طريق:- تطوير ودعم القوى البشرية وقاعدة المعلومات المنظمة.

- تعظيم كفاءة التشغيل.

- حماية وتطوير أصول وسمعة المنظمة.²

- قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميًا أو بيانيًا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها.

¹ بهلول نور الدين، كلاس مريم، واقع وأفاق إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الإقتصادية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، مارس 2022، ص 631، 630.

² وردة بلقاسم العياش، إدارة مخاطر والاستراتيجيات المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع خسارة مالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود البنك.

- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الإستثمار.

- حماية الاستثمارات وذلك من خلال قدرتها الدائمة على توكيد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.¹

-التشخيص والإيجاد.

- التقييم.

- التصدي ثم الرقابة.²

المطلب الثالث: مبادئ ووظائف إدارة المخاطر المصرفية

أولاً: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية.³

1- دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية: تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفى.

2- السياسات والإجراءات: كون جميع الوظائف والمسؤوليات، بما فيها مسؤولية رفع التقارير محددة وواضحة لتغطية جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

-إنشاء إدارة مختصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

3- نظم القياس والمتابعة: ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس المخاطر لدى كل بنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملائمة الرأسمالية.

4- مبادئ العامة: إن أهداف وسياسات ونتائج إدارة المخاطر لا بد أن تكون المحرك المؤثر الرئيسي في إتخاذ القرارات الإستراتيجية لدى البنك.

¹ معارف محمد، شيخي مختارية، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص37.

² بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، المرجع سبق ذكره، ص310.

³ منال هاني، اتفاقية بازل3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، المرجع سبق ذكره، ص309.

ثانيا: وظائف إدارة المخاطر المصرفية.

تتمثل مسؤوليات ووظائف إدارة المخاطر في النقاط التالية:

- 1- ضمان توافر الإطار العام للإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- 2- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الإئتمان في البنك.
- 3- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- 4- رصد الخطر وتحديده ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة في البنك، واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المنشأة وإعداد وتحضير القوائم الفحص، والخرائط التنظيمية، بالإضافة إلى تصميم للأخطاء المرتكبة لتلاقيها في العمليات القادمة.¹
- 5- قياس المخاطر من أجل مواكبتها والتحكم فيها ويمكن أن يكون هذا القياس كميا أو بيانيا أو بطريقة خاصة لكل بنك.
- 6- السيطرة على الخطر ويتم ذلك عن طريق الاحتفاظ بأحدث المعلومات عن العمليات في البنك والتأكد من أن مقاييس السيطرة على الخطر التي تم إقرارها قد استخدمت فعلا.
- 7- الرقابة والمراقبة عن طريق المتابعة أو الاحتفاظ بسجلات دقيقة تتسم بسهولة التداول وسهولة الوصول إليها والتخطيط لها بصورة يمكن تحديثها والاطمئنان على المخاطر ضمن الحد المقبول، وأن اللوائح القانونية الخاصة بالنشاط تم تنفيذها ووضع نظام شامل للمراقبة بشكل دوري.²

المطلب الرابع: دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية

إن الملاحظ لإجراءات إدارة المخاطر المصرفية، وما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذها يدرك تماما العلاقة التي تجمع بين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية بحيث يهدف مجلس الإدارة العليا، والمصرف المركزي على تحمل مسؤولية إدارتها، لأن المخاطر تعد من الأهداف المهمة لنظام الحوكمة المصرفية.

- 1- مسؤولية مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر: لا تدع المبادئ القانونية في القوانين واللوائح المصرفية مجالاً للشك في أن مجلس الإدارة ينبغي النظر له على أنه طرف رئيسي في عملية إدارة المخاطر وتتمثل المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة في:³
 - صياغة إستراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر.
 - تصميم أو الموافقة على هياكل تتضمن تفويضا واضحا للسلطة والمسؤوليات عند كل مستوى.

¹ عادل بونحاس، عيسى بوراوي، دور إدارة المخاطر للحد من أثر الخطر المصرفي على العائد الإستثماري، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 11.

² زناقي بشير، غربي صباح، معارف محمد، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ لوالبية فوزي، نبو مجيد، دور حوكمة المؤسسات في إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 237.

- ضمان اتخاذ الإدارة العليا بفعالية الخطوات الضرورية للتعرف على مخاطر البنك المالية والتشغيلية وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.
- إجراء تقييم سنوي لأداء رئيس مجلس الإدارة.
- إنشاء لجنة خاصة بإدارة المخاطر وتتكون فقط من الأعضاء غير تنفيذيين.
- 2- مسؤولية الإدارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر: نجد أيضا أن مجلس الإدارة والإدارة العليا بحاجة إلى أن يدعم كل منها الآخر وذلك لأن لكل منهما دورا ومسؤولية مميزة يؤديها، حيث تتمثل مسؤوليات الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر فيما يلي:¹
 - وضع التوصية بخطط إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر لعرضها للموافقة عليها.
 - تنفيذ الخطط والسياسات الإستراتيجية بعد موافقة المجلس عليها.
 - ضمان إعداد أدلة تحتوي على السياسات والإجراءات والمعايير الخاصة بوظائف البنك الرئيسية ومخاطره.
 - وضع وتنفيذ نظام للتقارير الإدارية يعكس بدرجة كافية مخاطر الأعمال.
 - تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية في ذلك تقييم المتواصل لكل المخاطر المادية التي يمكن أن تؤثر بالسلب على تحقيق أهداف البنك.
- 3- مسؤوليات البنك المركزي اتجاه إدارة المخاطر المصرفية:² يفرض البنك المركزي على المصارف القيام بعملية شاملة لإدارة المخاطر المصرفية تشمل إشرافا فعالا من مجلس الإدارة والإدارة العليا، التي تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، كما تشمل مدى كفاية رأس المال المصارف وسيولتها، وذلك بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق والاقتصاد من خلال وضع تدابير طوارئ ومراجعتها بما فيها خطط تعافي قوية و موثوقة حيثما كان ذلك مبررا وتأخذ هذه التدابير بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمصرف.
- 4- متطلبات الحوكمة في مجال المخاطر المصرفية:³ تقتضي الحوكمة في هذا المجال:
 - فهم المخاطر أي أن المخاطر ضمن الإطار موافق عليه من قبل مجلس الإدارة المصرف.
 - أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر.
 - أن تخصيص رأس المال العائد والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
 - أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

¹ لوالبية فوزي، نيو مجيد، دور حوكمة المؤسسات في إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص237.

² البرود أم الخير، آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة المخاطر القروض، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، البلدة، جامعة علي لونيبي، 2016-2017، ص235.

³ البرود أم الخير، آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة المخاطر القروض، نفس المرجع السابق، ص236.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمين القول أن الحوكمة المصرفية ضرورية لإدارة البنك، وأن وجود نظام فعال لها في كل بنك يساعد على توفير الثقة والشفافية، وتحقيق الانسجام والتوازن بين المصالح الأطراف المختلفة، وتحسين كفاءة وأداء الأعمال المصرفية، حيث أن حاجة البنوك للحوكمة المصرفية تكمن في بيئة الأعمال التي تنشط فيها ما تسمى بالمخاطر العالية للمتعاملين الاقتصاديين وهو ما يدفع إلى ضرورة وجود مبادئ واعتبارات تضع ضوابط وقوانين لغدارة المخاطر، لأن القضية الأساسية في إدارة البنوك هي قضية إدارة المخاطر.

لهذا حاولت العديد من المنظمات وضع مبادئ للحوكمة منها لجنة بازل للرقابة المصرفية التي جاءت بمجموعة من التوصيات والمبادئ التي من شأنها أن تساعد على إدارة المخاطر وتطبيق مبادئ الحوكمة بصورة سليمة.

خاتمة عامة

خاتمة:

تعتبر البنوك التجارية، مؤسسات مالية تقوم بوظائف عديدة من أهمها استلام الودائع من العملاء وإعادة توزيعها من الزبائن في شكل قروض، التي تأخذ أشكالاً وأنواعاً، منها القروض القصيرة الأجل والموجهة للاستغلال والطويلة الأجل الموجهة للاستثمار، وذلك من خلال إجراءات وقواعد تعتمدها للضبط والتحكم في المخاطر قدر الإمكان ولتجنبها وتفاديها، لأن البنك ليس جزافي في تعاملاته بل هناك عدة عوامل تتحكم في قدراته في منح القروض، وتعتبر عملية تجنب مخاطر السداد وإسترجاع أصل القرض في موعد استحقاقه من بين المهام و الوظائف التي يؤمنها البنك عن طريق الضمانات. ويقوم البنك بتحديد المخاطر التي قد يتعرض لها والتي تتمثل أساساً في المخاطر المرتبطة بالقروض التي تعد من أهم المخاطر التي تواجه البنوك، ولذلك تستعمل عدة إجراءات للتنبؤ بتلك المخاطر والوقاية منها وعلاجها. وبالرغم من كل الإجراءات التي يقوم بها قبل منح القرض والإجراءات الوقائية التي تسمح له بالتقليل من مخاطر القروض البنكية والتخفيف من حدتها، ووضع نظام لمراقبة سير الخطر القرض، لا تجعل البنك في مأمن من هذه المخاطر وضمان عدم تعرضه له.

إن إدارة المخاطر المصرفية هي جوهر العمل الإداري في البنوك، باعتبار أن المخاطر ملازمة لعمل البنوك بشكل دوري ومتكرر فأصبحت السلامة البنكية مقرونة بمدى كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية، لذا تعتبر هذه الأخيرة ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة، حيث أن تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع البنكي وفق تطبيق المبادئ التي تشمل كل من الإفصاح والشفافية وأيضاً مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة... إلخ، ومنه فإن الحوكمة الجيدة والسليمة في البنوك التجارية لها دور فعال في تحقيق الأهداف التي يسعى من أجلها.

إختبار صحة الفرضية:

1_ فرضية الأولى: هذه الفرضية تحققت بحيث هناك عدة قواعد يجب على إدارة البنك إتباعها حتى تضمن جودة ونوعية جيدة من محافظ الائتمان.

2_ فرضية الثانية: صحيحة يتعرض البنك أثناء الإقراض إلى مخاطر تتعلق أما بطبيعة المشروع أو شخصية المقرض إذ لم تكن لديه نية تسديد القرض فالمخاطر الائتمانية لا يمكن تجنبها بل تسييرها.

3_ فرضية الثالثة: صحيحة بحيث تعتبر الضمانات العينية أهم أداة لمواجهة المخاطر البنكية وتسييرها.

النتائج الدراسة:

نلخص فيما يلي النتائج المتوصل إليها:

_ النتائج النظرية

- _ تعد البنوك التجارية من أهم مؤسسات الوساطة المالية خاصة في الجزائر.
- _ منح الائتمان وظيفته من وظائف الأساسية للبنك التجاري.
- _ هناك العديد من المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية ومن بينها: خطر عدم التسديد الناتج عن عدم قدرة المدين على الوفاء كلياً أو جزئياً بالتزاماته.
- _ إن الاجراءات الوقائية المنتهجة من طرف البنك تقتصر على آخر الضمانات بأنواعها لتجنب الوقوع في الخطر.
- _ إن إدارة المخاطر البنكية تعتبر واحدة من الركائز التي تقوم عليها الحوكمة في البنوك.
- _ تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريتهام ومكانتها.
- _ إن تطبيق السليم لمبادئ الحوكمة البنكية يتوقف على فعالية دور الأطراف المعنية بتطبيقها.

الاقتراحات والتوصيات:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من النتائج، فإننا نقترح التوصيات التالية:
- _ البنك مؤسسة مالية تقوم بتقديم خدمات مصرفية لزيائتها من خلال استلام الودائع مقابل فوائد من أجل استخدامها في عمليات الاقراض وعمليات مالية أخرى.
 - _ عدم التساهل في موضوع القروض بحيث يجب متابعتها من تاريخ تدعيمها إلى غاية تاريخ استحقاقها.
 - _ تعتبر البنوك التجارية بسبب طبيعة عملها من أكثر مؤسسات المالية تعرض للمخاطر.
 - _ إدخال تقنيات حديثة وأساليب وقائية لتجنب وقوع في المخاطر.
 - _ الإسراع في معالجة ملفات القرض وغالباً ما تكون دراستها تستغرق مدة طويلة.
 - _ ضرورة إلزام البنوك بإنشاء إدارة مستقلة للمخاطر، كجزء أساسي من إدارة البنك.
 - _ الاعتماد على مبادئ الحوكمة البنكية من شأنه أن يساهم في التحكم في المخاطر البنكية.
 - _ حتمية إدراك العاملين بالقطاع البنكي لمبادئ الحوكمة البنكية والعمل بمضمونها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم هندي، إدارة المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.
- 2- إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الإقتصادية والعقارات الجزائرية كنموذج، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2017.
- 3- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، عمان، دار غيدا للنشر والتوزيع، 2015.
- 4- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013.
- 5- دريد كامل آل شبيت، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015.
- 6- حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- 7- محمد سعيد، أنور السلطان، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005.
- 8- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014.
- 9- مصطفى راجي، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
- 10- مدحت صادق، أدوات وتقنيات المصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001.
- 11- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل إتخاذ القرار، الطبعة الثالثة، مصر، مطبعة الدلتا، 2010_2006.
- 12- سامر الجلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
- 13- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 14- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2000.
- 15- فارس رشيد البياتي، إدارة البنوك والبورصات الأوراق المالية، الطبعة الأولى، عمان، دار السواقي العلمية، 2014.
- 16- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2002.

- 17- شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.
- المذكرات:
- 1- إيدروج جمال، تقييم وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر الثالثة، 2015-2016.
 - 2- البرود أم الخير، آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة المخاطر القروض، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، البليدة، جامعة علي لوني، 2016-2017.
 - 3- آمال محفوظ، وردة عطوي، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، البويرة، جامعة أكلي محمد أولحاج، 2018-2019.
 - 4- أمينة بوقشور، سامية بوالصوف، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصاد، جيجا، جامعة محمد الصديق بن يحيى.
 - 5- بوالزليقة صابر، دور الحوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2012-2013.
 - 6- بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2014-2015.
 - 7- بوعبيدة شريفة، دور الحوكمة المصرفية في رفع أداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، البليدة، جامعة علي لوني، 2017-2018.
 - 8- بوخاري سعديّة، دور الحوكمة في تفعيل أداء المصارف التجارية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2015-2016.
 - 9- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
 - 10- وفاء القورصو، اثر القروض المصرفية على النمو الإقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، جامعة أبي بكر القايد، 2018-2019.
 - 11- حاج عدنان، دور الحوكمة البنكية في خلق القيمة مع الاشارة الى الواقع الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم المالية، عنابة، جامعة باجي مختار، 2012.
 - 12- حياة نجار، إدارة مخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2013-2014.
 - 13- حليلة جلال، إدارة وتسيير المخاطر البنكية في ظل المتغيرات الاقتصادية، مذكرة لشهادة ماستر علوم إقتصادية، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016-2017.
 - 14- حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2021-2022.

- 15- حربي لمياء، واقع الحوكمة في قطاع المصرفي الجزائري، مذكرة نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 01، 2017-2018.
- 16- كتيبي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة مخاطر المصرفية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2015-2016.
- 17- مباركة بولقرون، مخاطر القروض البنكية، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2013-2014.
- 18- مخطاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009.
- 19- نوي فطيمة الزهراء، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2016-2017.
- 20- نور نويوة، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة ماستر، مسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2017-2018.
- 21- سارة عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012.
- 22- عليوة مريم، كيلوان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر إقتصاد نقدي بنكي، جيجل، جامعة محمد صديق بن يحيى، 2019-2020.
- 23- عقون أحلام، تسيير المخاطر القروض البنكية وفق المعايير الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، 2012-2013.
- 24- فيلاي طارق، تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية الجديدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، سيدي بلعباس، جامعة جيلالي يابس، 2016-2017.
- 25- لفلي الزهرة، الحوكمة المصرفية بين النظري والتطبيق، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، عنابة، جامعة باجي مختار، 2017-2018.
- 26- قاسي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم الجدوى تقديم القروض، مذكرة شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009.
- 27- رافة محمد الأمين، القروض البنكية في الجزائر وطرق تسيير المخاطر المرافقة لها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، بويرة، 2018-2019.
- 28- شليق رايح، أثر الديون المتعثرة وإنعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غرداية، جامعة غرداية، 2019-2020.
- 29- تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، مسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2015-2016.
- 30- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2008-2009.

31- ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، أم البواقي، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
المجلات:

- 1- أحمد ميلي سمية، انعكاسات اتفاقية بازل 2-3 على غدارة مخاطر البنكية مع الاشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2020.
- 2- آيت عكاش سمير، معمري نرجس، واقع تطبيق الحوكمة في نظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 07، العدد 07، ديسمبر 2018.
- 3- آسية بلخير، حوكمة وإدارة المخاطر في المنظمة الأمم المتحدة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021.
- 4- بهلول نور الدين، كلاش مريم، واقع وأفاق إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، مارس 2022.
- 5- بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- 6- بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2019، 20.
- 7- بريش عبد القادر، إدارة مخاطر المصرفية وفقا مقررات بازل 2-3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي مابعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، عدد 29، الجزائر، فيفري 2013.
- 8- وردة بلقاسم العياش، إدارة مخاطر والاستراتيجيات المستقبلية، مجلة دراسة قانونية، المجلد 11، العدد 23، مملكة العربية السعودية، سبتمبر 2016.
- 9- زعفران منصورية، بوشنافة أحمد، إدارة المخاطر البنكية لقروض الإستهلاك، مجلة المدير، المجلد 02، العدد 07، الجزائر، ديسمبر 2018.
- 10- زرقط فايزة، لباز أمين، إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجلفة، جويلية 2020.
- 11- حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 09، العراق، 2000.
- 12- طلال زغبة، محاد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الادارية، مجلد 08، عدد 01، مارس 2021.
- 13- ياسر تاج السر محمد سند، أسعد مبارك، حسين موسى، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المضارف، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 05، عدد 02، ديسمبر 2020.
- 14- يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1-2-3، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 01، الجزائر، 2019.

- 15- يحيواوي وفاء، تأثير مقررات بازل 1-2-3 على إدارة مخاطر في مصارف الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، المجلد04، عدد03، الجزائر، 10-2010.
- 16- كافي ميمون، مولاي أمينة، تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد06، العدد01، الجزائر، جوان2021.
- 17- لوابية فوزي، بنو مجيد، دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر، مجلة اقتصادية، المجلد15، العدد01، 2021.
- 18- مهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر البنوك، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد02، العدد03، الجزائر، جوان2019.
- 19- مزيمش أسماء، شريقي عمر، الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد12، العدد03، الجزائر، جوان2018.
- 20- منال هاني، اتفاقية بازل 03 ودورها في إدارة مخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد16، الجزائر، 2017.
- 21- معاريف محمد، شيخي مختارية، زناقي بشير، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد01، الجزائر، مارس2019.
- 22- مريم بن ذهنية، سمية زيرار، اتفاقية بازل وتأثيرها على البنوك التجارية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد06، العدد02، الجزائر، ديسمبر2019.
- 23- نوال بن عمارة، العربي عطية، الحوكمة في البنوك الجزائرية في ظل الالتزام المتطلبات بازل للرقابة المصرفية، المجلد05، العدد03، أكتوبر2010.
- 24- نعيمة بن عامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية.
- 25- نصيرة يحيواوي، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد1، العدد1، الجزائر، ديسمبر2013.
- 26- سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد07، العدد06، مارس2018.
- 27- عادل بونحاس، عيسى بوراوي، دور إدارة المخاطر للحد من أثر الخطر المصرفي على العائد الإستثماري، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2021.
- 28- صالح صبرينة، دراسة الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية، مجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد04، العدد03، الجزائر، جويلية2021.
- 29- قاسمي آسيا، أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك، معارف مجلة علمية محكمة، المجلد11، العدد20، البويرة، جوان2016.
- 30- قواسمية هيبة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد05، العدد07، الجزائر، جوان2017.
- 31- شهيرة بعيليش، الصادق بوشنافة، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية في قطاع المصرفي الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد16، العدد01، 2022.

32- تمار خديجة، العيد محمد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، مجلة إقتصاديات الأعمال والإدارة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، أبريل 2017.

33 -Mohamed ikbal ghannaya، hakima halimi، understanding the principles of banking governance between reality and expectations، journal of economic growth and entrepreneurship، vol04، n04، 2021، p128.

المداخلات:

- 1- يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض، مداخلة مؤتمر الدولي السابع لجامعة الزيتونة، إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة المنتوري، قسنطينة، أبريل 2007.
- 2- صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، أبريل 2007.
- 3- شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الوطني حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

ملخص:

تلعب البنوك التجارية دور فعال في الحياة الاقتصادية. من خلال الوساطة التي تقوم بها، فهي تقوم بضخ الأموال الضرورية في كل النشاطات والقطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد سياسة إقراض مدخرات التي تجمعها.

توجه هذه القروض نحو تمويل المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما تواجه البنوك مجموعة من المخاطر عند أدائها لوظائفها وعلى رأسها مخاطر القروض، والتي عادة ما تتمثل في عدم قدرة المقترض على تسديد دينه لذلك يجب أن تحرص البنوك على اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية وإتباع الإجراءات المناسبة للحد من مخاطر البنكية.

وضرورة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد في البنوك التي تسعى إلى الاستفادة منها في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء لأجل تعزيز الأداء المالي وخاصة في البنوك التجارية، وتطبيقها في الجهاز المصرفي يعد أمراً في غاية الأهمية لضمان سلامته وتحقيق كفاءته ودعم نمو الإقتصاد الوطني وضمان استقراره المالي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القروض ، المخاطر البنكية، إدارة المخاطر، الحوكمة المصرفية.

Résumé :

Les banques commerciales jouent un rôle actif dans la vie économique. Par son intermédiaire, il injecte les fonds nécessaires dans toutes les activités et tous les secteurs économiques en adoptant une politique de crédit d'épargne qui le ramasser.

Ces prêts sont destinés au financement de projets et à la réalisation du développement économique, tandis que les banques sont confrontées à une série de risques dans l'exercice de leurs fonctions, auxquels s'ajoutent les risques de crédit, qui sont généralement représentés par l'incapacité de l'emprunteur à rembourser sa dette. prendre toutes les précautions nécessaires et de suivre les mesures appropriées pour réduire les risques bancaires.

Et la nécessité d'appliquer les principes et les règles de la gouvernance bancaire, qui intéressent de plus en plus les banques qui cherchent à en tirer profit pour réduire les risques et réaliser des performances efficaces afin d'améliorer les performances financières, en particulier dans les banques commerciales, et d'assurer sa stabilité financière .

Mots clés: banques commerciales, prêts, risques bancaires, gestion des risques, gouvernance bancaire.